الأمم المتحدة S/2020/897

مجلس الأمن

Distr.: General
14 September 2020
Arabic
Original: English/French

**رسالة مؤرخة 11 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن**

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد جون – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو إستونيا وإندونيسيا بلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام والولايات المتحدة الأمريكية والنيجر، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "صون السلم والأمن الدوليين"، التي عقدت يوم الأربعاء 9 أيلول/سبتمبر 2020.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببها وباء فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) عبدو **أباري**
رئيس مجلس الأمن

091120 150920 20-11860 (A)

الرجاء إعادة التدوير

## المرفق الأول

### بيان وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو

وأشكر رئيس مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لموافاة المجلس بمعلومات مستكملة عن أثر وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) على السلام والأمن.

ومن الحكمة أن ندرك أن المخاطر التي حددها الأمين العام للمجلس في 2 تموز/يوليه تتبدى في عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم (انظر S/2020/663، المرفق الأول). ولكننا نشهد أيضا المرونة والابتكار والعمل السياسي الشامل للتخفيف من أثر بعض هذه المخاطر.

وإذ أدرك أن إحاطتي ستُستكمل بإحاطات زملائي التي تليها، أود أن أبدأ بتسليط الضوء على ثلاثة أخطار متزايدة.

الخطر الأول هو تآكل الثقة في المؤسسات العامة. ومن الواضح أن هذه المشكلة كانت قائمة قبل انتشار الوباء، وهي لا تتعلق بحالات محددة من حالات النزاع. غير أن هذا التآكل يزيد من الهشاشة وينطوي على إمكانية زعزعة الاستقرار في البيئات التي يرى فيها الناس أن السلطات لا تتصدى بفعالية للجائحة أو ليست شفافة بشأن أثرها. وتعزز هذا الاتجاه التقارير عن الفساد المتصل بعمليات التصدي لكوفيد-19.

ويتعلق الخطر الثاني باشتداد بعض التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان خلال الجائحة، وهي التحديات التي يمكن أن تؤجج النزاعات. ونشهد زيادة في التمييز، بما في ذلك في مجال إمكانية الحصول على الخدمات الصحية. وقد تصاعد العنف القائم على نوع الجنس، لا سيما في المنزل، في جميع أنحاء العالم إذ أصبحت عمليات الإغلاق بسبب كوفيد-19 ضرورية. كما أن كثيرا من التكاليف الاقتصادية للوباء تؤثر بشكل غير متناسب على النساء، الممثلات تمثيلا زائدا في بعض القطاعات الأكثر تضررا من عمليات الإغلاق وما يترتب عنها من تسريح وتخفيضات.

وتتزايد أيضا القيود المفروضة على وسائط الإعلام والحيز المدني وحرية التعبير. وتستخدم منصات وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المضللة حول الوباء. ويزداد أيضا الوصم وخطاب الكراهية، لا سيما ضد المهاجرين والأجانب. وللمساعدة على التصدي لانتشار المعلومات الكاذبة والضارة، أطلق الأمين العام مبادرة التحقق من المعلومات لزيادة حجم ومدى المعلومات الموثوقة والدقيقة بشأن الأزمة.

والخطر الثالث هو الخطر الذي تتعرض له العمليات السياسية وعمليات السلام. فلا نزال نرى التوترات بشأن القرارات المتعلقة بتأجيل الانتخابات أو إجرائها، على الرغم من اتخاذ التدابير المخففة. ومن الأفضل أن تتخذ هذه القرارات بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق بين مختلف الأطياف السياسية، بما في ذلك مع السلطات الصحية. وبصفتي منسقة الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة الانتخابية، فقد ضمنت، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن لدينا توجيهات واضحة بشأن الجوانب التشغيلية لإجراء الانتخابات في أوقات كوفيد-19 .

وعلى نطاق أوسع، لم نلاحظ حتى الآن، وعلى عكس توقعاتنا، تغيرا كبيرا في ديناميات عدد من النزاعات المسلحة الجارية نتيجة لكوفيد-19. وقد تدهورت بعض الحالات منذ ظهور الوباء، ولكن هذا يعزى بشكل كبير إلى عوامل أخرى. ولكن الخطر الذي لا يزال قائما، كما رأينا في منطقة الساحل، هو أن أطراف

الصراع، بما في ذلك الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة، قد تستخدم أوجه عدم اليقين الناجمة عن الوباء لتعزيز ميزتها. وإذ ننظر في جوانب الوباء الصحية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المعقدة والمتداخلة، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء المستقبل. وفي الأجل القصير، يمكن أن يؤدي هذا الوباء أيضا إلى عرقلة عمليات السلام الهشة ومبادرات منع نشوب النزاعات بسبب القيود المفروضة على السفر والاتصالات الشخصية.

فقدرتنا على دعم العمليات السياسية صارت محدودة بسبب هذه القيود. وبانتقال العديد من أعمالنا إلى الإنترنت، اضطررنا لتطوير مهاراتنا الرقمية والعمل بجد أكبر لتعزيز الثقة والاستعداد للتوصل إلى الحلول التوفيقية، اللذين يقعان في صميم الدبلوماسية الوقائية والوساطة.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى حالة الدعوة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. لقد كان الهدف من دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي في 23 آذار/مارس هو المساعدة على تهيئة ظروف أفضل لإيصال المعونة الإنسانية المنقذة للحياة وفتح المجال للدبلوماسية. وكانت الاستجابة الأولية مشجعة. فقد أُعلن عن عدد من الهدنات المؤقتة – من كولومبيا إلى أوكرانيا ومن الفلبين إلى الكاميرون. غير أن العديد منها انتهى بدون تمديد، مما أدى إلى تحسن ضئيل في الميدان. واستجابة لهذه الدعوة، كثف الممثلون الخاصون والمبعوثون والوسطاء لدينا جهودهم للنهوض بالمناقشات السياسية ومحادثات السلام في عدد من المناطق.

وفي اليمن، نناقش بنشاط مع الأطراف مشروع إعلان مشترك يتضمن أحكاما بشأن وقف إطلاق النار على نطاق البلد، وتدابير اقتصادية وإنسانية واستئناف العملية السياسية. وفي ليبيا، نعمل من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار واستئناف المحادثات السياسية فيما بين الأطراف الليبية.

وفي كلا السياقين، جمعنا بين الدبلوماسية المكوكية واستخدام التكنولوجيات الرقمية. وعقدنا اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في ليبيا على الإنترنت وأجرينا مشاورات افتراضية واسعة النطاق مع أكثر من 500 يمني بشأن آرائهم حول متطلبات السلام.

وكلما كان ذلك ممكنا وآمنا، فإننا نقدم على مجازفات محسوبة من أجل المضي قدما بعمليات السلام. وفي 24 آب/أغسطس، عقد المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية اجتماعا للجنة الدستورية في دورتها الثالثة في جنيف. واتخذت احتياطات مكثفة ليتسنى عقد الاجتماع. وعلى الرغم من هذه الاحتياطات، عُلقت الاجتماعات مؤقتاً بسبب ثبوت إصابة أربعة مشاركين بكوفيد-19. واستؤنفت الجلسة بعد إجراء مزيد من الاختبارات واستجابة لمشورة السلطات الطبية.

وبدأ التخطيط لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة الجديدة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على الإنترنيت لتجنب التأخيرات بسبب القيود المتصلة بكوفيد-19. ثم زار فريق التخطيط السودان لمواصلة المشاورات مع الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين لضمان أن تتمكن البعثة من البدء في تحقيق أهدافها بحلول كانون الثاني/يناير 2021. ونتوقع نشر فريق متقدم من البعثة في غضون أسابيع.

وتأييد مجلس الأمن للدعوة إلى وقف إطلاق النار في القرار 2532 (2020) يكتسي أهمية بالغة. إن قيادة المجلس ودعم الدول الأعضاء ذات النفوذ أمران أساسيان إذا أردنا تغيير حسابات أطراف النزاع وفتح المجال للحوار وإنهاء هذه الحروب.

وسأنتقل الآن بإيجاز إلى كيفية تكييف عملياتنا في خضم الوباء.

أولا، أنشأنا هيكلا للدعم المتكامل لبعثاتنا. وما فتئ فريق الدعم الميداني المعني بكوفيد-19، الذي نُظِّم تحت الإشراف المشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام وإدارة الدعم التنفيذي، يعمل على تعزيز نظم إدارة المخاطر في الأمم المتحدة وحماية موظفينا وقدرتهم على مواصلة العمليات الحيوية. ونولي أهمية قصوى لرفاه موظفينا.

ثانيا، إن بعثاتنا ملتزمة بقوة بمساعدة البلدان المضيفة في جهودها للتصدي لكوفيد-19. ففي قبرص، قمنا بتيسير عمل اللجنة التقنية المعنية بالصحة المشتركة بين الطائفتين، في إطار دعمنا للمساعي الحميدة. وفي أعقاب انفجار 4 آب/أغسطس في بيروت، تولى مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان قيادة تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى لبنان، بما في ذلك استجابته للزيادة الملحوظة في حالات كوفيد-19 بعد الانفجار. وفي الصومال وفرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مبان جاهزة للاستخدام في مرافق العزل. ووفرت بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية مختبرا للفحص في مقديشو. وفي كولومبيا، وفرت بعثة الأمم المتحدة للتحقق الأغذية ومجموعة لأجل السلامة البيولوجية للمقاتلين السابقين وغيرهم من المجتمعات المحلية. وقدم المبعوث الخاص للقرن الأفريقي والممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا الدعم إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في وضع استراتيجيات الاستجابة الإقليمية لجائحة كوفيد-19. واستجاب صندوق الأمين العام لبناء السلام بصورة عاجلة لتكييف البرمجة على الصعيد القطري لدعم أبعاد بناء السلام والوقاية من الجائحة.

وقد ركز مجلس الأمن – والقرار 2532 (2020) – بحق على حالات النزاع المسلح. ولكن أود أن أختتم بياني بالتأكيد على مخاطر الآثار الواسعة النطاق المترتبة عن كوفيد-19 على حالات أخرى، وأن أسلط الضوء أيضا على حجم التحدي الذي يطرحه أمامنا منع نشوب النزاعات.

وللتخفيف من المخاطر المتصلة بالجائحة في حالات النزاع المسلح ومنع احتمال تدهور حالات أخرى وتحولها إلى حالات من عدم الاستقرار والعنف، لا غنى عن المشاركة الجماعية والفردية لأعضاء مجلس الأمن.

وكما ذكر الأمين العام فإن التصدي لكوفيد-19 يتطلب التنسيق والوحدة والتضامن. وكلما كانت الاستجابة العالمية للجائحة أفضل، كلما كانت احتمالاتنا أفضل لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها في جميع أنحاء العالم. وسيكون من الضروري أن يلتزم مجلس الأمن بطريقة حاسمة بمتابعة الدعوة إلى وقف إطلاق النار.

ختاما، أود أن أشيد بموظفينا في الميدان خلال هذه الأوقات العصيبة، ولا سيما أولئك الذين فقدوا حياتهم بسبب كوفيد-19. وأود أيضا أن أُشيد بالخدمة الاستثنائية التي يقدمها العاملون في مجال الرعاية الصحية، والتي أتاحت لنا مواصلة الوفاء بوعد السلام خلال هذه الجائحة.

## المرفق الثاني

### بيان وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان بيير لاكروا

أشكر رئيس مجلس الأمن على هذه الفرصة التي أتيحت لي لأطلع مجلس الأمن على التدابير التي يجري اتخاذها للتصدي للتحديات الهائلة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على عملياتنا لحفظ السلام والبلدان التي تُنشر فيها. ويسرني أن أشارك وكيل الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لوكوك في إحاطة المجلس اليوم.

ونواصل من خلال جهد متكامل تشارك فيه جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، دعم عملياتنا لحفظ السلام في سعيها إلى تحقيق الأهداف الأربعة المترابطة التي حددها الأمين العام لأول مرة في نيسان/أبريل: دعم السلطات الوطنية وحماية موظفي الأمم المتحدة، والتخفيف من انتشار الفيروس، والمساعدة في حماية المجتمعات المحلية الضعيفة، وضمان الاستمرارية العملياتية في تنفيذ ولاياتها.

تعاني البلدان التي تنتشر فيها عمليات حفظ السلام من مزيج من ضعف هياكل الصحة والحوكمة ونقص الموارد اللازمة للمكافحة الفعالة للجائحة. وفي هذه البيئات، فربما يؤدي انتشار الجائحة ليس إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية فحسب بل ربما تؤدي آثارها أيضا إلى تقويض الحوكمة والمؤسسات المحلية وإبطاء العمليات السياسية الهشة أو إخراجها عن مسارها، علاوة على تفاقم الأوضاع الأمنية الهشة أصلا والإسهام في عودة النزاع القبلي. وربما يؤدي الأثر العام إلى زيادة زعزعة استقرار البلدان التي تنتشر فيها بعثاتنا وإلى تآكل مكاسب السلام. ومما يزيد من تعقيد الحالة أن الجائحة قد أدت إلى تصاعد خطاب الكراهية والتحريض على العنف ونشر المعلومات المستهدفة المضللة والضارة من قبل السكان المحليين أو الرعايا الأجانب، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة.

وفي حين استندت الاستجابات للجائحة إلى توافق الآراء في بعض البلدان، فقد ووجهت بانتقادات في بلدان أخرى، ما أدى إلى تصاعد التوترات السياسية في مناطق عمليات بعض بعثات حفظ السلام. وزاد التصدي لكوفيد-19 من عبء الحكومات التي تعاني أصلا من ضغوط كبيرة لتنفيذ عمليات سياسية معقدة من قبيل عمليتي الانتقال والمصالحة. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، تباطأ كثيرا تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ويعود ذلك جزئيا إلى زيادة التركيز على التحديات المتصلة بالجائحة. وما زالت الأطراف في جنوب السودان في طريق مسدود منذ أكثر من ثلاثة أشهر بشأن توزيع وتعيين حكام الولايات والإدارة من قبل الحكومة التي لم تنفذ بعد إعادة تشكيل البرلمان.

ومن شأن جميع آثار هذه الجائحة أن تؤثر بدورها تأثيرا سلبيا على تنفيذ الولاية. ولذلك فإن المساعدة على منع واحتواء انتشار الفيروس في الأماكن التي تنتشر فيها عمليات حفظ السلام ليست ضرورة أخلاقية فحسب، بل أيضا أولوية سياسية فضلا عن أنها مطلب تنفيذي.

وأُتخذ عدد من التدابير تحقيقا لهذه الغاية. وأسهمت هذه التدابير في منع واحتواء انتشار العدوى بين الموظفين الميدانيين والسيطرة عليها في مستويات منخفضة نسبيا مع تركيز معظمها في المواقع التي تم احتواؤها. وحتى اليوم 9 أيلول/سبتمبر سُجل ما مجموعه 049 1 حالة في جميع البعثات الميدانية التي يزيد عدد الموظفين فيها على 000 100 فرد مع شفاء 609 حالات واستمرار إصابة 440 فردا و 18 حالة وفاة.

ومن الأهمية بمكان حماية صحة وسلامة وأمن أفراد حفظ السلام، وضمان ألا يكونوا ناقلين للعدوى. ومع وجود أفراد نظاميين يشكلون الغالبية العظمى من عمليات النشر في عمليات حفظ السلام، فضلا عن أنهم يشكلون وحدات هامة منتشرة في بعض البعثات السياسية الخاصة، فقد أُولي اهتمام خاص وفي وقت مبكر لتنقُّلهم داخل البلدان المضيفة وخارجها. وبعد تعليق مؤقت، استؤنفت عمليات تناوب الأفراد النظاميين وإعادتهم إلى أوطانهم. ويستمر تخطيط وتنفيذ تلك العمليات بتنسيق وثيق مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة المعنية من جهة، وسلطات البلدان المضيفة من جهة أخرى. ويتعين أن تمتثل البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لشروط صارمة، بما فيها التدريب السابق للنشر في مجال الوقاية من مرض فيروس كورونا والحجر الصحي لمدة 14 يوماً في بلدانهم الأصلية والتقيّد بأنظمة الحجر الصحي الصادرة عن البعثة عند الانتشار والتباعد البدني واستخدام معدات الوقاية الشخصية للتخفيف من انتشار الفيروس.

ومن الأهمية بمكان ضمان تنفيذ التدابير الوقائية هذه تنفيذاً صارماً وكاملاً. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لتفهمها وتعاونها في هذه الظروف الصعبة، وأن أعرب عن تقديرنا للدعم الذي تواصل تقديمه لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأحرزنا أيضا تقدما في توفير العلاج والرعاية، بما في ذلك في مجال الإجلاء الطبي بفضل الشراكات المعززة مع الدول الأعضاء السخية. وتم تعزيز مرافق العلاج الطبي والفحص الطبي والإجلاء الطبي في إطار فرقة العمل المعنية بالإجلاء الطبي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، تحت رعاية إدارة الدعم العملياتي. وزُودت جميع البعثات بخطة للتخفيف من مخاطر كوفيد-19 وأنشئت أفرقة للاستجابة لتفشي المرض في عدة عمليات. ويعمل فريق التنسيق الميداني التابع للمقر المعني بجائحة كوفيد-19 الذي يضم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة الدعم العملياتي، وإدارة عمليات السلام، على نحو وثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في إطار استجابتها لمجموعات التفشي في بعثاتها. وهناك ترتيبات للعمل عن بعد ويستمر أيضا توفير الدعم النفسي والاجتماعي وغيره للموظفين حسب الحاجة.

ولا تزال تتوفر لعمليات حفظ السلام طرق مبتكرة واستباقية لتنفيذ ولاياتها في ظل هذه الظروف الصعبة. وفي هذا الصدد، سأركز على جوانب معينة من ولايات عملياتنا: دعم العمليات السياسية وحماية المدنيين.

لقد واصلت بعثاتنا المشاركة السياسية والتوعية المجتمعية من خلال المنابر الافتراضية، واتخذت مبادرات دبلوماسية عامة لتشجيع الوحدة السياسية واحترام حقوق الإنسان والتصدي للحوادث القبلية. وكفلت هذه البلدان، من خلال تكييف عملها مع الواقع الجديد، استمرار هذه الجهود بما يتفق مع ولاية كل منها. ورأينا بالفعل بعض النتائج الإيجابية.

وأدت محادثات جوبا بشأن السودان، حيث انتقلت مفاوضات السلام إلى شكل افتراضي في بداية نيسان/أبريل، مما زاد من تعقيد المناقشات الجارية على المسارات الموازية – إلى الاتفاق الأخير بين السلطات الانتقالية والجماعات المسلحة المشاركة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الاضطلاع بولايتها منذ ظهور الجائحة، مع الاحترام الكامل لتوجيهات الحكومة بشأن كوفيد-19، والنظر في الآثار الواسعة النطاق

المترتبة على حالة الطوارئ الصحية العامة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية السلطات الكونغولية في وضع إجراءات وسياسات لإدارة تنفيذ تدابير الاستجابة لـ كوفيد-19.

ومع انحسار أزمة كوفيد-19 في أجزاء معينة من العالم، ترى البعثات فرصاً لتحقيق المزيد. ففي قبرص، على سبيل المثال، حد إغلاق نقاط العبور بين الجانبين في شباط/فبراير وآذار/مارس، فضلا عن متطلبات الحجر الصحي التي طبقها الجانبان، من التنقل بين شمال الجزيرة وجنوبها. ومع تخفيف القيود تدريجياً، وعقب قرار مشترك اتخذه الزعيمان في أيار/مايو، يعمل الجانبان على إعادة فتح نقاط العبور لفئات معينة من الأفراد وفي إطار قيود صحية معينة.

وعلى وجه الإجمال، واصلت عمليات حفظ السلام منع التهديدات التي يتعرض لها المدنيون والتصدي لها، وهي تهديدات لم تنخفض للأسف في الأشهر الستة الماضية على الرغم من دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وهذا هو الحال بصفة خاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي. غير أن الجائحة أثرت، على الصعيد العملي، على تأثير وجود بعثاتنا، وإلى حد ما، على قدرتها على القيام بدوريات أو أنشطة رصد، بما في ذلك الحد من اتصالاتها بالمجتمعات المحلية. ونتيجة للجائحة، ما فتئت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتعامل مع أنشطتها المتعلقة بحماية المدنيين أساسا من خلال عدم إلحاق أي ضرر وإعطاء الأولوية لضرورة منع انتشار الفيروس بين السكان المحليين. كما أن التخفيضات في قدرات البعثات قد أثرت على فعالية أدوات الإلمام بالحالة، مثل استخدام الأصول الجوية لأغراض الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

وفي مجالات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تواصل مختلف البعثات الأعمال التحضيرية وتقدم المساعدة إلى أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين في وضع السياسات، حتى وإن تعذر عقد اجتماعات وأنشطة بالحضور الشخصي. ومع ذلك، كثيرا ما يجري المضي بالأنشطة ذات الأولوية، كما هو الحال في مجال إصلاح قطاع الأمن في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال المشاركة عن بعد مع الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء الثنائيين.

ويكمل الجهد المتكامل الذي تبذله الأمانة العامة لدعم عملياتنا لحفظ السلام أوجه تآزر معززة مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الشقيقة، بما في ذلك البنك الدولي. ويعمق هذا التعاون دعما للسلطات الوطنية فهمنا المشترك لأثر كوفيد-19 ويسترشد به في تسلسل مبادرات الإنعاش وترتيب أولوياتها، مما يكفل تكييف الاستجابة مع تأثير الجائحة على عمليات السلام.

كما أن جهودنا منسقة بشكل وثيق مع المنظمات الشريكة لنا على أرض الواقع، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وقد تمكنا من عقد اجتماعاتنا العادية افتراضيا، بما في ذلك، في جملة أمور، تلك المتعلقة بمفاوضات السلام في جنوب السودان وتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ودور حافظات السلام أساسي لمعالجة التحديات التي تواجه تنفيذ الولايات بسبب كوفيد-19. وكما اعترف المجلس في القرار 2538 (2020) الذي اتخذه مؤخرا بشأن المرأة في حفظ السلام، فإن حافظات السلام يسهمن في كفالة مصداقية أكبر لجهود الأمم المتحدة مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال

زيادة فعالية التواصل مع المجتمعات المحلية والاستجابات المتعلقة بالحماية. ومساهمة المرأة في هذه المجالات قيمة بوجه خاص عند التصدي لأثر كوفيد-19 في المجتمعات التي يخدم فيها حفظة السلام.

وكجزء من التصدي للجائحة، استخدمنا نظام تقييم الأداء الشامل لمساعدة عدة بعثات في تخطيط وتتبع وإظهار أثر جهودها الرامية إلى المساعدة على منع انتشار كوفيد-19 في مناطق عملياتها. وقد عزز ذلك قدرتها على دعم جهود البلدان المضيفة وضمان مواصلة تنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف.

ولا شك في أن جائحة كوفيد-19 كان لها أثر كبير على سير عملياتنا لحفظ السلام. فقد أوجد تحديات تشغيلية، اقتضت تعديل نشر الأفراد النظاميين، ووضع ترتيبات عمل عن بعد، وتوفير طائفة من الخدمات الإضافية للموظفين في الميدان. وقد عقّدت جهودنا الرامية إلى دعم السلطات الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة، مما تطلب تكييف طرائق انخراطنا من أجل النهوض بالعمليات السياسية وعمليات السلام. واقتضت إعادة تقويم أنشطتنا المتعلقة بحماية المدنيين وغيرها من الأنشطة دعما للسكان الذين نخدمهم، مع ضمان استمرار هذه الأنشطة الحيوية.

وأود أن أشكر، بصفة خاصة، وكيل الأمين العام كهاري وجميع موظفي إدارة الدعم التشغيلي، وكذلك الزملاء في فريق الدعم الميداني في المقر، إلى جانب قيادة وأفراد حفظ السلام في جميع بعثاتنا، على جهودهم الجماعية في الاستجابة للتحديات التي فرضها كوفيد-19. وبتوجيه ودعم المقر، مع دعم مجلس الأمن الموحد والمتسق، اتخذت عملياتنا لحفظ السلام بسرعة وفعالية مجموعة من التدابير التي ضمنت الاستمرارية التشغيلية والتنفيذ المستمر للولاية في جميع عملياتنا. وسيكون الدعم المستمر لمجلس الأمن لا غنى عنه ونحن نواصل التصدي للتحديات التي تفرضها الجائحة.

## المرفق الثالث

## بيان وكيل الأمين العام للشـــؤون الإنســـانية ومنســـق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

هناك أسباب متزايدة للاعتقاد بأن البلدان الأضعف والأكثر هشاشة والمتأثرة بالنزاعات ستكون في الأجلين المتوسط والطويل هي البلدان الأكثر تضررا من مرض فيروس كورونا (COVID-19). وحتى هذا الصباح، هناك أكثر من 26 مليون حالة إصابة مؤكدة بمرض COVID-19 على مستوى العالم. الفيروس في كل مكان. وقد توفى أكثر من 860 ألف شـــخص. وقرابة ثلث هذه الحالات والوفيات حدثت في البلدان المتضررة من الأزمات الإنسانية أو أزمات اللاجئين أو البلدان التي تواجه مستويات عالية من الضعف.

ولكن هذه ليست سوى الحالات المؤكدة. ولا نعرف المدى الكامل لـــ كوفيد-19 في البلدان الهشة. مستويات الاختبار هناك منخفضة جدا، وفي بعض الأماكن كثير من الناس يترددون في طلب المساعدة إذا مرضـــوا، ربما لأنهم يخشـــون أن يُجبروا على الحجر الصـــحي في ظروف قد تكون غير مريحة أو لأنهم لا يعتقدون أنهم سيحصلون على أي مساعدة طبية مفيدة حتى لو ذهبوا إلى مرفق للرعاية الصحية.

والنبأ الأفضـل هو أنه يبدو من الممكن أن معدل الوفيات الناجمة عن كوفيد-19 قد يكون أقل في هذه البلدان الهشـة مما كان يُخشـى منه في البداية. ولا تزال هذه الأنباء غير مؤكدة في الوقت الراهن، ولكن إذا كانت صـحيحة، فإنها سـتكون نعمة. ومع ذلك، فإن الأكيد الآن بلا أي شـك معقول هو أن الآثار غير المباشرة للجائحة في أكثر البلدان هشاشة تتضاءل مقارنة بأثر الفيروس نفسه.

ما هي الآثار غير المباشـرة؟ هي في المقام الأول اقتصـادية. تتعرض أكثر البلدان هشـاشـة للاقتصـاد العالمي، ولذلك فإن الانكماش العالمي يضـر بها أيضـا، بما في ذلك من خلال ضـعف أسـعار السـلع الأسـاسـية وانخفاض التحويلات المالية وتعطل التجارة. كما أن تدابير مكافحة COVID-19 التي اتخذتها البلدان الهشـة ذاتها لها أيضـا تأثير كبير على الدخول فتدابير الإغلاق تجعل من الصـعب على الناس كسـب ما يكفي من المال للبقاء على قيد الحياة. وينطبق ذلك بصـفة خاصـة على العمالة اليومية في القطاع غير الرسمي وعلى كثير من النساء.

أما فيما يتجاوز الاقتصـــاد، فإن أكبر تأثير غير مباشـــر للفيروس هو على الخدمات العامة، ولا سـيما الرعاية الصـحية والتعليم. وهذا هو الحال في كل مكان بطبيعة الحال، ولكن الأثر في أكثر البلدان هشاشـة أكبر منه في البلدان التي هي في حالة أفضـل. وذلك لأن الناس في البلدان الهشـة معرضـون بشدة للأمراض الفتاكة مثل الحصـبة والملاريا والسـل وفيروس نقص المناعة البشـرية/الإيدز، ولأن وفيات الرضـع وأعداد النساء اللائي يفقدن حياتهن أثناء الولادة أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان التي هي أفضل حالا.

وأي تراجع في توافر أبسط الخدمات الصحية يحدث فرقاً كبيراً في هذه البلدان، وهنالك للأسف أدلة على أزمة كبيرة في الخدمات الصـحية نتيجة لهذه الجائحة. تتحول مؤسـسـات الرعاية الصـحية إلى محاولة التصـدي للفيروس. ولا يسـتطيع العاملون الصـحيون الذهاب إلى العمل أو لا يريدون ذلك. ولا يجري تمويل الميزانيات. وتعطلت حملات التطعيم أو تأخرت. كما أن الإغلاقات قد حدت من توافر اللقاحات والأدوية والإمدادات الصحية الأخرى. وأود أن أوضح كل ذلك بمثالين، بشأن التطعيم والأمن الغذائي.

تعطلت حملات التطعيم في 45 بلداً يواجه أزمات إنسانية أو تتعلق باللاجئين أو مستويات عالية من الضعف لأسباب أخرى. وقد يؤدي تعطل حملات التطعيم إلى تعريض أكثر من 80 مليون طفل دون عمر السنة لخطر الإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها باللقاحات.

ويُبلغ كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن انعدام الأمن الغذائي يرتفع مع فقدان الناس لدخلهم واضطرارهم لخفض الاستهلاك. وهناك 27 بلداً معرضاً الآن لخطر حدوث تدهور حاد في الأمن الغذائي. ويمكن أن يؤثر هزال الأطفال على 7 ملايين طفل آخر في السنة الأولى من الجائحة إذا لم تتخذ إجراءات في الوقت المناسب.

وكما هو الحال في البلدان الغنية، نرى أيضاً الآثار على التعليم وعلى وضع المرأة. وقد تأثر بإغلاق المدارس أكثر من نصف بليون طفل يعيشون في أزمات إنسانية وسياقات هشة. وكثير من الفتيات اللائي لا يستطعن الآن الذهاب إلى المدرسة لن يعدن إليها أبداً. ومعدلات العنف الجنساني، بما في ذلك العنف العائلي، تزداد. وقد زادت المكالمات إلى بعض الخطوط الساخنة سبعة أضعاف، في حين تقلصت الخدمات. وستكون الآثار غير المباشرة للأزمة هي ارتفاع مستوى الفقر، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، والمزيد من الجوع، وقلة التعليم، والمزيد من وفيات الأطفال.

وقد حذر عدد كبير من الأبحاث التي أجرتها الجامعات ومراكز الأبحاث في الأشهر الأخيرة من أن ذلك كله من شأنه أن يعزز المظالم القائمة ويعين أولئك الذين لديهم مخططات لتقييد الحقوق والحريات، وكذلك الجماعات المتطرفة وغيرها من الجماعات الإجرامية التي تسعى للاستفادة من الجائحة. ولذلك فإن مخاطر النزاع وعدم الاستقرار وانعدام الأمن والعنف وتشريد السكان في ازدياد. وبعبارة أخرى، فإن جدول أعمال مجلس الأمن، الذي قد يعتقد الأعضاء أنه كبير بما فيه الكفاية بالفعل، من المتوقع أن يكبر. وقد يكون ذلك أحد الآثار الرئيسية الدائمة لهذه الجائحة.

وأود أن أنتقل الآن إلى استجابة الوكالات الإنسانية. في آذار/مارس، أطلق الأمين العام خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 التي تنسقها الأمم المتحدة. وقد تم تحديثها مراراً وتكراراً مع تفاقم الأزمة، وتسعى الآن إلى جمع 10 بلايين دولار على مدى الأشهر الستة المقبلة لدعم 250 مليون شخص في 63 بلداً.

وقد جمعنا حوالي 2.4 بليون دولار منذ آذار/مارس، وأود أن أعرب عن شكري للمانحين الذين ساهموا بسخاء. وتعني الأموال المقدمة، من بين أمور أخرى، أن المنظمات الإنسانية قد زودت 730 000 من العاملين الصحيين بمعدات الوقاية الشخصية، بما في ذلك الأقنعة والقفازات والعباءات، وقدمت معلومات عن الفيروس وكيفية حماية المرء لنفسه منه لأكثر من بليون شخص في ما يقرب من 60 بلداً، ووصلت إلى ما يقرب من 100 مليون طفل بالتعلم عن بعد وزودت عشرات الملايين من الناس بالصابون والمنظفات وغيرها من التحسينات على شبكات المياه والصرف الصحي.

كما مولت الخطة العالمية للاستجابة الإنسانية مرفقاً فريداً من نوعه للوجستيات، تدخل برنامج الأغذية العالمي في إطاره لسد الفجوة التي خلفها اختفاء الخدمات الجوية التجارية في العديد من البلدان. وقد نقلت العملية حتى الآن 21 000 عامل في المجال الصحي والإنساني من وإلى الخطوط الأمامية، فضلاً عن أكثر من 56 000 متر مكعب من البضائع الأساسية – أي ما يعادل حمولة 66 طائرة بوينغ 747. ولولا شريان الحياة ذاك لأغلقت العديد من العمليات الإنسانية.

وينشر مكتبي تقارير مفصلة منتظمة عن تنفيذ الخطة العالمية للاستجابة الإنسانية تتضمن تفاصيل أكثر عن كيفية استخدام الأموال المقدمة.

وقد دعا الأمين العام الدول الأعضاء وغيرها مراراً إلى تيسير حركة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والشحنات، بما في ذلك عن طريق إصدار تصاريح تنقل خاصة، وأذونات وتأشيرات لدى الوصول. ولم تتم الاستجابة لهذه الدعوات بالشكل الملائم. وفي معظم البلدان التي لمكتبي فيها وجود، أدت القيود المفروضة منذ آذار/مارس على إصدار التأشيرات إلى تأخير وتقليص تدفق العاملين في مجال تقديم المعونة إلى مراكز عملهم. ويتأثر بذلك حالياً أكثر من 000 1 موظف دولي. ونتيجة لذلك، نشهد انخفاضاً في الوجود التشغيلي في ثلاثة أرباع البلدان التي نعمل فيها، مما يؤثر تأثيراً جوهرياً على تنفيذ البرامج.

كما شهدنا زيادة أخرى مثيرة للقلق في العنف ضد العاملين في المجال الصحي. وخلال الأشهر الستة الأولى من الجائحة، سجلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكثر من 600 حادث عنف أو مضايقة أو وصم ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى والهياكل الأساسية الطبية فيما يتصل بمرض فيروس كورونا.

كما أن عمال الإغاثة أنفسهم معرضون للفيروس. ويفوق عدد الحالات المؤكدة بين موظفي الأمم المتحدة وحدهم الآلاف، وتتزايد الخسائر في الأرواح. وحيثما أمكن، يتم إجلاء المرضى إلى أماكن يمكنهم الحصول فيها على رعاية طبية جيدة، ولكن ذلك لا يحدث في كثير من الأحيان. وأود أن أشيد بأولئك الذين يخاطرون بشكل استثنائي بصالحهم الخاص رغبة في مساعدة الآخرين.

وإلى جانب المساعدة المقدمة من الوكالات الإنسانية، هناك جهات أخرى، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، لها دور هام تؤديه في مساعدة أشد البلدان ضعفاً على مواجهة الأزمة. وأود أن أقول بضع كلمات عن ذلك، لأنه كلما زادت سرعة وفعالية وسخاء المساعدة التي تتلقاها أكثر البلدان ضعفاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المماثلة، زادت إمكانية حماية الناس الذين يعيشون في أزمة من أسوأ آثار الأزمة الاقتصادية وأمكن بشكل أكبر تجنب مخاطر التعرض لعدم الاستقرار والهشاشة.

وفي الأزمة المالية بين عامي 2008-2009، اتفق كبار المساهمين في المؤسسات المالية الدولية، ومعظمهم بلدان أعضاء في مجلس الأمن اليوم، على ضرورة اتخاذ تدابير استثنائية لحماية الاقتصاد العالمي، بما في ذلك أفقر أعضائها.

إن الجائحة حدث ذو ضرر أكبر من الأزمة المالية، ولكن الاستجابة هذه المرة كانت أبعد ما تكون عن الاستثنائية: فهي تكاد لا تستحق أن توصف بالفاترة. وقد اعتمدت بلدان مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحق تدابير تحفيز اقتصادية محلية، تزيد قيمتها على 10 تريليونات دولار، لحماية سكانها من أسوأ آثار الجائحة والإغلاق. وهذا يمثل أكثر من 10 في المائة من الدخل العالمي.

إن البلدان المنخفضة الدخل والهشة لا تملك الموارد أو القدرة أو إمكانية الوصول إلى الأسواق للقيام بنفس الشيء. وهي تعتمد على الدعم المقدم من أماكن أخرى، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية. غير أنه لم يخصص للبلدان المنخفضة الدخل سوى 7 في المائة من التمويل البالغ 143 بليون دولار الذي تم توفيره من المؤسسات المالية الدولية حتى الآن. وهذا يمثل ما يزيد قليلاً عن 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان مجتمعة – أي خُمس ما فعلته البلدان الأفضل حالاً في ديارها.

وهذا المســـتوى المنخفض من الدعم يثير القلق لأنه يزيد من احتمال أن تؤدي الجائحة إلى تلك العواقب الخطيرة الطويلة الأجل التي تحدثت عنها في وقت ســابق. وهذا مثير للدهشــة أيضــاً: فليس هناك خلاف يذكر حول ما ينبغي القيام به، وقد أظهرت التجربة الأخيرة أنه يمكن أن ينجح. والتكاليف التي يتحملها دافعو الضــرائب هي في الحدود الدنيا لأنه يمكن إلى حد كبير توليد الموارد من الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية الدولية.

وأقول صراحة إن العمل الاقتصادي والسياسي غير الملائم إلى حد يرثى له سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار والنزاعات في السنوات المقبلة. وسيكون هناك المزيد من الأزمات على جدول أعمال المجلس. ولذلك فإن لب نصيحتي للمجلس اليوم هو أنه، في حين أننا قد نكون قد فوجئنا بالفيروس، لا يمكننا أن نقول نفس الشيء عن الأزمات الأمنية والإنسانية التي تنتظرنا بالتأكيد إذا لم نغير مسارنا.

## المرفق الرابع

### بيان نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليربرغ

لم تؤد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلا إلى مضاعفة التحديات والتكاليف البشرية للنزاعات. وخلال الشهرين الماضيين، شهدنا احتياجات غير مسبوقة ودعوات متكررة إلى استجابة عاجلة ومنسقة.

وفي 1 تموز/يوليه، اتخذنا بالإجماع القرار 2532 (2020) الداعي إلى وقف إطلاق النار لمدة 90 يوما. واليوم، بعد 70 يوما، يجب أن نعترف بأن الآفاق لا تبدو واعدة. فلم يكن للدعوة إلى وقف إطلاق النار العالمي الأثر الذي كنا نأمله، فيما لا تزال جائحة كوفيد-19 تنتشر وتضعف النظم الصحية في مناطق النزاع. وليست ليبيا وسورية واليمن وأفغانستان سوى أمثلة قليلة مثيرة للقلق في هذا الصدد. ويتعين علينا أن نواصل، في كل حالة من الحالات ذات الصلة المدرجة في جدول أعمالنا، تنفيذ القرار 2532 (2020).

ويدعو القرار أيضا جميع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى دعم وتسريع جهود التصدي للجائحة. ونرحب باللمحة العامة عن هذه الإجراءات التي قُدمت إلينا اليوم. ففي كل مكان على أرض الواقع، تتابع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمليات حفظ السلام ذلك النداء. ومن المحتمل أن تسمح لنا مدة وانتشار هذه الجائحة باستخلاص الدروس وتنفيذ تدابير للتكيف مع استمرار مكافحتها. ولذلك، يهمنا أن نتعلم الدروس التي يمكننا استخلاصها وكيف يمكن للأمم المتحدة البناء عليها. وأود أن أضيف أربع ملاحظات بشأن سبيل المضي قدما.

أولا، من واجبنا، كدول أعضاء، أن نوفر للأمم المتحدة الدعم الذي تحتاجه لتنفيذ الإجراءات التي نكلفها بها. ويساورنا قلق بالغ من أن الأمم المتحدة تفتقر حاليا إلى الوسائل اللازمة للتصدي لجائحة كوفيد-19 لأن الدول الأعضاء لا تدفع مساهماتها الإلزامية في الوقت المحدد. وندعو تلك الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات وندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم احترامنا المشترك لتعددية الأطراف وإيماننا بها.

ثانيا، نثني على العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في مسائل مثل خطاب الكراهية وسوء تفسير المعلومات والتضليل. وتستغل المعلومات المضللة المخاوف ويمكن أن تؤجج ردود فعل أكثر تطرفاً وأعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان، مما قد يؤدي إلى تفاقم الانقسامات القائمة في المجتمع.

وتتصف المبادرات المتخذة لمواجهة جائحة المعلومات المضللة هذه، مثل حملة "التحقق"، بأنها مبتكرة ونشجع الأمانة العامة على مواصلة هذه الشراكات مع وسائط الإعلام والشركات التجارية والمجتمع المدني.

ثالثا، إن اليوم هو اليوم الدولي الأول لحماية التعليم من الهجمات. وبينما نحتفل بهذا اليوم، لا يزال تعليم الأطفال اللاجئين والمشردين داخلياً يتعرض للهجوم، حرفياً ومجازاً، فيما تواصل جائحة كوفيد-19 مفاقمة ضعفهم. ولا يحصل نصف الأطفال اللاجئين على التعليم. ويتفاوت الأثر السلبي حسب نوع الجنس. وبينما لا تزال الفتيات يواجهن العنف الجنساني في المدارس والجامعات، فإن أخريات يفقدن ملاذهن الآمن عندما تضطر المدارس لإغلاق أبوابها. أو كما قال لنا الشاب فرحان روشان صباح اليوم خلال الحدث الذي نُظم للاحتفال بهذا اليوم الدولي: "عندما يتعرض التعليم للهجوم، تعاني النساء والأطفال أشد المعاناة".

أخيرا، فإن تدابير الإغلاق تزيد من تعرض النساء والأطفال للشركاء العنيفين وتخلف آثارا اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى على الأسر. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض بنسبة 33 في المائة في التقدم المحرز لإنهاء العنف الجنساني ووضع حد لزواج الأطفال وإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

ويتعين أن يعتمد التعليم في مرحلة ما بعد كوفيد-19 على تدابير مستدامة وكلية تتجاوز الحصول على التعليم. وينبغي أن تعالج هذه التدابير أيضا العقبات التي تواجهها الفتيات، على وجه التحديد، في الحصول على تعليم جيد وفي إتمام الدورة المدرسية.

ولمكافحة هذه الأزمات المتعددة، فإن الاستجابة العالمية المنسقة هي السبيل الوحيد للمضي قدما، تدعمها جهود متعددة الأطراف، تقوم على الاحترام المشترك للمبادئ والقيم وتغذيها نُهج مبتكرة. باختصار، نحن بحاجة إلى أن نكون أكثر استراتيجية وتركيزاً ووحدة في التصدي للجائحة وللتحديات التي تشكلها.

## المرفق الخامس

### بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لاكروا ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطاتهم.

في 1 تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2532 (2020)، الذي يردد نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ويكرر تأكيد الالتزام المشترك للمجتمع الدولي بمكافحة الجائحة ويوجه رسالة قوية لدعم تعددية الأطراف والأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية.

وتقدر الصين الجهود الهائلة التي تبذلها الأمانة العامة لتنفيذ هذا القرار. ومما يشجعنا التقدم المحرز، مثل استمرار وقف إطلاق النار في كولومبيا والسودان وجنوب السودان واتفاق السلام الموقع بالأحرف الأولى بين الحكومة الانتقالية السودانية والجبهة الثورية السودانية والاتفاق بين حماس وإسرائيل بشأن وقف التصعيد واستعداد الأطراف المعنية في ليبيا لوقف القتال. وقد أوجدت كل هذه التطورات الإيجابية فرصا للنهوض بالعمليات السياسية ذات الصلة.

وتقدر الصين أيضا التدابير التي اتخذتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لدعم السلطات الوطنية في احتواء الجائحة. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، من بين بعثات أخرى، بتوفير مواد طبية وتنظيم حملات لإذكاء الوعي في البلدان المضيفة. وفي الوقت نفسه، فإن الجهود الجارية لحماية صحة وسلامة حفظة السلام، مثل تعزيز مرافق العلاج وزيادة القدرة على إجراء الاختبارات، تستحق الثناء أيضا.

وتؤدي منظمة الصحة العالمية دوراً لا غنى عنه في مكافحة الجائحة في البلدان المتضررة من النزاعات. وقد ساعدت سورية وأفغانستان والعراق وجنوب السودان في إنشاء مرافق للعزل والعلاج وقدمت إمدادات طبية ووفرت التدريب للعاملين الصحيين. وتقدر الصين عاليا جهود منظمة الصحة العالمية وتؤيدها تماما.

ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن التحديات لا تزال قائمة أمام تنفيذ القرار. فبعض الالتزامات بوقف إطلاق النار مشروطة. وحدثت انتهاكات خطيرة لبعض اتفاقات وقف إطلاق النار. ولا يزال التقدم السياسي بطيئا في أعقاب وقف إطلاق النار في بعض الأماكن. ولا تزال المساعدة الإنسانية، التي تشتد الحاجة إليها في البلدان المتضررة من النزاعات، تعاني من فجوة تمويلية هائلة. ونشعر بالقلق والجزع إزاء هذه الصعوبات.

واليوم، لا يزال مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يجتاح العالم بأسره، حيث تشهد بعض البلدان ارتدادا للمرض بل وحتى موجة ثانية تلوح في الأفق. وليس هناك ما هو أهم أو أكثر إلحاحا من مكافحة الفيروس واحتواء الجائحة وإنقاذ الأرواح واستعادة السلام. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقرار 2532 (2020) لتحقيق وقف إطلاق نار عالمي وتكثيف الجهود لمكافحة الجائحة.

أولا، ينبغي وقف الأعمال العدائية لتحقيق السلام الدائم. وينبغي أن تنحي أطراف النزاعات العداء جانبا وأن تُلقي أسلحتها وأن تكف عن القتال فورا بلا شروط. وفي البلدان أو المناطق التي تم فيها التوصل إلى وقف لإطلاق النار، ينبغي لمجلس الأمن والمبعوثين الخاصين للأمين العام وعمليات حفظ السلام

ذات الصلة اغتنام الفرصة لدفع العملية السياسية إلى الأمام وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق المصالحة والسلام الدائم.

ثانيا، ينبغي إعطاء الأولوية القصوى لحياة البشر وزيادة المساعدة الإنسانية. وللتخفيف من تأثير الجائحة على البلدان الهشة والشعوب الهشة، ينبغي لنا أن ندعم منظمة الصحة العالمية في القيام بدور قيادي في مكافحة كوفيد-19 وأن ندعم المنظمة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والوكالات الأخرى في أداء عملها في البلدان المتضررة من النزاع. ولا تزال هناك فجوة في التمويل تبلغ 7.95 مليون دولار في الخطة العالمية للاستجابة الإنسانية. وهناك حاجة ماسة إلى إسهامات موضوعية من المجتمع الدولي.

ولحماية حياة حفظة السلام وصحتهم حقا، ينبغي للدول الأعضاء والأمانة العامة أن تنفذ بالكامل قرار مجلس الأمن 2518 (2020).

ثالثا، ينبغي رفع الجزاءات الأحادية الجانب لتخفيف معاناة الشعوب المتضررة. إن الجائحة كارثة طبيعية، في حين أن الجزاءات الأحادية الجانب من صنع الإنسان. والجزاءات الأحادية الجانب تقوض بشكل خطير قدرة البلدان المستهدفة على التصدي للجائحة وتزيد من معاناة المدنيين الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال.

ونحث البلدان المعنية على أن ترفع فورا التدابير القسرية الانفرادية مراعاة للمسائل الإنسانية، وذلك استجابة لنداء الأمين العام والمجتمع الدولي. ونشجع الأمانة العامة على تقييم الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على البلدان المستهدفة، كما نشجع مجلس الأمن على استكشاف سبل معالجتها استنادا إلى التقييم.

رابعا، ينبغي التركيز بنفس القدر على وقف إطلاق النار واحتواء الجائحة، وينبغي تعزيز السلام من خلال التنمية. والبلدان المتضررة من النزاعات هي الحلقة الأضعف في هذا الصراع. ويمكن أن تؤدي هذه الجائحة إلى تراجع في المكاسب التي حققتها البلدان المتضررة من النزاعات في مجال بناء السلام والتنمية، وأن تزجها في صراعات أعمق وأوسع نطاقا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان المتضررة من النزاعات على إبقاء اقتصاداتها ومجتمعاتها عاملة في الوقت الذي تكافح فيه الجائحة، وأن يساعدها على دفع عملية بناء السلام إلى الأمام، مع الالتزام في الوقت نفسه بهدنة إنسانية، من أجل السعي إلى تحقيق السلام الدائم عن طريق التعجيل بالتنمية والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات.

وتذكرنا هذه الجائحة مرة أخرى بأن رفاه جميع البلدان ومستقبلها مترابطان. ويشكل التضامن والتعاون أقوى سلاح في الكفاح العالمي ضد كوفيد-19. وستؤدي ممارسات التسييس والوسم والوصم والأنانية والتحريف وتوجيه اللوم إلى الغير إلى نتائج عكسية. ولا يمكنها إنقاذ الأرواح أو احتواء الجائحة. ولا يمكنها سوى التسبب في المزيد من المشاكل. وينبغي للبلدان أن تحترم العلم، وأن تزيد الثقة، وتتحمل المسؤوليات، ويتكاتف بعضها مع بعض لمكافحة الجائحة وبناء مجتمع صحي للجميع.

وانطلاقا من روح إعطاء الأولوية لحياة الناس، والتضامن على الصعيد الوطني، والتضحية، واحترام العلم، والشعور بالمسؤولية تجاه البشرية، تقوم الصين بمنع هذه الجائحة واحتوائها بطريقة شاملة وسريعة وفعالة. والصين لا تهتم بحياة وصحة شعبها فحسب، بل وكذلك بالصحة العامة العالمية. ومن أجل تعزيز التعاون الدولي ودعم الكفاح العالمي ضد الجائحة، أرسلت الصين 34 فريقا من الخبراء الطبيين إلى 32 بلدا، وقدمت 283 دفعة من الامدادات المضادة للجائحة إلى 150 بلدا وأربع منظمات دولية، وقامت بتصدير إمدادات طبية إلى أكثر من 200 بلد.

وفي الأسبوع الماضي، أطلقت الصين في اجتماع وزراء خارجية مجموعة العشرين، مبادرة لتيسير تنقل الأشخاص والسلع عبر الحدود، واقترحت آلية دولية للاعتراف المتبادل بالشهادات الصحية المتعلقة بكوفيد. ونحن نتطلع إلى صياغة وتنفيذ هذه المخططات، ونحن على استعداد للإسهام في إنعاش الاقتصاد العالمي.

وأعلن الرئيس شي جينبينغ في جمعية الصحة العالمية في شهر أيار/مايو أن لقاح كوفيد-19، عندما يتم تطويره ونشره في الصين وإتاحته، سيعامل كمنفعة عامة عالمية وتزود البلدان الأخرى به عبر مختلف القنوات.

وخلال هذه الجائحة، لا أحد آمن حتى يصبح الجميع في مأمن. وجعل اللقاحات في متناول الجميع هو السبيل الوحيد لتحقيق الصحة العالمية. وينبغي لنا أن نتمسك بمفهوم العمل المثمر للجميع بدلا من عقليات المحصّلة الصفرية. وينبغي عدم تخزين اللقاحات أو احتكارها. ولا ينبغي استخدامها للفائدة الشخصية على حساب الآخرين ولا يمكن استخدامها كأدوات سياسية. وأملنا أن نرى البلدان تتعاون فيما بينها من أجل النهوض بتطوير اللقاحات وإنتاجها وجعل اللقاحات في متناول الجميع وميسورة التكلفة.

والصين مستعدة للتعاون مع البلدان الأخرى لتنفيذ القرار 2532 (2020)، وتشكيل جبهة موحدة لمكافحة الجائحة، وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

## المرفق السادس

## بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

أود أن أشـــكر وكلاء الأمين العام ديكارلو ولاكروا ولوكوك على إحاطاتهم. ونرحب بالتحديثات المنتظمة التي تقدم إلى مجلس الأمن بشـــأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 2532 (2020) في الدول المتضررة من النزاعات والدول الهشة.

ومع مرور الوقت، أصـبح من الواضـح بشـكل متزايد أن مرض فيروس كورونا (COVID-19) يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. إنه حدث متعدد الأبعاد، مع عواقب وتحديات معقدة ومتشابكة بالنسبة لبناء السلام. كما أنه يهدد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال التنمية وبناء السلام، ويهدد بتفاقم النزاعات أو إثارتها، بينما يضعف النسيج الاجتماعي.

ولا يمكن التوصـل إلى الحلول التي نسـعى إليها إلا من خلال اسـتجابة منسـقة وعالمية متمحورة حول الإنسان، مع تجديد الشعور بالتضامن والإنسانية المشتركة والتركيز بشكل خاص على أضعف الفئات. وفي هذا الصـدد، نشيد بالأمين العام ومنظمة الصـحة العالمية والعديد من المنظمات الإنسانية على جهودها في تنسيق نهج عالمي إزاء الجائحة.

ومع ذلك، فإن التنفيذ الكامل من دون عوائق للقرار 2532 (2020)، المطلوب للنهوض بهذه الجهود، أبعد ما يكون عن الواقع. وفي اليمن، اســتأنف التحالف الذي تقوده الســعودية غاراته الجوية، مما أســـفر عن مقتل مدنيين. وفي كولومبيا، كثف جيش التحرير الوطني هجماته ضـــد الحكومة. وفي ليبيا، اســـتمرت الاشـــتباكات العنيفة بعد فترة وجيزة من تأييد المقاتلين لنداء وقف إطلاق النار. وللأســـف، القائمة تطول.

ومن واجب المجلس أن يبني الوحدة وأن يدعم القرار 2532 (2020) باتخاذ إجراءات ملموســـة. هناك حاجة ماســة إلى قنوات للمســاءلة من خلال الآليات القائمة لكفالة الامتثال ورصـد تنفيذ وقف إطلاق النار. ويجب على أطراف النزاعات أن تأخذ هذا الأمر على محمل الجد، وأن تدرك ما تنطوي عليه مخالفة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. كما يتعين عليهم أن يفهموا أن العدو المشترك هو جائحة "كوفيد-19".

وفي هذا الصـــدد، يمكن أن يكون القرار أداة ردع ممتازة للوســـطاء من أجل بناء أوجه التآزر مع المبادرات الإقليمية والمحلية. وينبغي أن يزيد من الصـــلات والتنســـيق مع بناة الســـلام المحليين وأن يعزز جهودهم الرامية إلى تحقيق وتوسيع نطاق اتفاقات وقف إطلاق النار على الصعيد المحلي.

ونود أن نؤكد أن جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بـــكوفيد 19- يجب أن تشمل مشاركة النساء والشباب والمجتمع المدني. الشباب يبنون الثقة ويحفزون العمل المجتمعي. ويجب أن نعطي الأولوية للشراكة مع الشباب من أجل تشكيل استجابتنا.

وكما أكد القراران 2532 (2020) و 2535 (2020)، فإن الشباب يضطلعون بدور حيوي في بناء السلام الحفاظ عليه. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرف – من مقدمي الإحاطات – كيف يجري ضمان مشاركة الشباب الكاملة والمتساوية والمجدية في وضع وتنفيذ استجابة ملائمة ومستدامة للجائحة، بما في ذلك جهود وقف إطلاق النار، على نحو ما نص القرار 2532 (2020).

وعلاوة على ذلك، هل كانت هناك هدنة إنسانية حقيقية؟ ويسعى القرار 2532 (2020) إلى توفير فرص جديدة لتقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لمعالجة الأوضاع المتدهورة في البلدان المتضررة من النزاعات. من ثم، ومع ارتفاع حالات "كوفيد-19" في العديد من تلك البلدان، فإن التعرض لحالات إنسانية أخرى، مثل سوء التغذية، يخلق كابوسا أكبر بالنسبة لأضعف الفئات، مثل الأطفال.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجوع الناجم عن النزاعات يتزايد بمستويات غير مسبوقة. وقد أدى انتشار العنف في أماكن مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان واليمن والصومال وشمال شرق نيجيريا إلى زيادة خطر المجاعة لملايين المدنيين. وهذه نتيجة مباشرة لا يمكن إنكارها لعدم الامتثال لوقف إطلاق النار وترتيبات السلام التي تمس الحاجة إليها، والتي تفاقمت بسبب الجائحة. وهذا يتطلب اهتمامنا العاجل.

وعلاوة على ذلك، يتطلب الحفاظ على السلام نهجا متكاملا ومتسقا يشمل الجهات الفاعلة والركائز الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام، بما في ذلك مجلس الأمن.

وفي المستقبل، يجب ألا نستبعد من اهتماماتنا العنف بين القبائل وغيره من أشكال انعدام الأمن. ذلك يعني إنكار عوامل أساسية تتطلب وقف إطلاق النار. والحالة في جنوب السودان مثال واضح على ذلك.

وكما قلنا في الماضي، فإن كوفيد-19 يوفر، بالنسبة للجمهورية الدومينيكية، فرصة لبناء السلام والحفاظ عليه، وتحديد سبل تعزيز السلام وبناء الثقة والتماسك الاجتماعي على جميع المستويات وطرق الإسهام فيها. وندعو جميع أطراف النزاعات إلى وضع حد لجميع الأعمال العدائية وتيسير العمليات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها والتي تلبي احتياجات المتضررين.

## المرفق السابع

### بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر مقدمي الإحاطات على تقديمهم معلومات مستحدثة وافية بشأن هذه المسألة.

ولا تزال هذه الجائحة تشكل تهديدا كبيرا لصون السلم والأمن الدوليين. وهذا يعني أن احتمال حدوث زيادة في الاضطرابات الاجتماعية وأعمال العنف التي من شأنها أن تقوض إلى حد كبير قدرتنا على مكافحة المرض، هو احتمال لا يزال واردا. وفي 1 تموز/يوليه، اتخذنا بالإجماع القرار 2532 (2020)، الذي يطالب بوقف فوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعمالنا.

وفي بعض البلدان، مثل بلدي، توفر لدينا الوقت للتعامل مع مختلف تداعيات الجائحة، ولكن لا يمكن قول ذلك عن العديد من البلدان الأخرى. فهناك بلدان تعصف بها الصراعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان وما إلى ذلك، مما يجعل التصدي للجائحة أمرا شبه مستحيل. ولهذه الأسباب، يجب أن نواصل الامتثال لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. وعندئذ فقط يمكن للبلدان أن تتعامل بفعالية مع الجائحة لحماية مواطنيها، فتوجه كل جهودها نحو العدو الأول، وهو مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). إن التمكين من إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبدون عوائق لا يزال يكتسي نفس الأهمية التي كان يكتسيها قبل بضعة شهور، خصوصا فيما يتعلق بسورية.

وقد شهدنا حالات استخدم فيها كوفيد-19 كذريعة لطرح أفكار مختلفة لا تخدم الصالح العام للمحتاجين أو لا تربطها صلة تذكر بهذه الجائحة، بما في ذلك الحملة من أجل رفع التدابير التقييدية، وازدياد حملات التضليل، والهجمات المادية والسيبرانية على قطاع الرعاية الصحية. وقد كبحت بعض الحكومات حرية تنقل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، مما يحد بدوره من قدرتنا على مساعدة المحتاجين.

ويجب أن نركز جهودنا على التصدي للجائحة، وليس على القتال. وكما قلت في خطاباتي السابقة بشأن هذه المسألة – ولن أملّ من التشديد عليها – لا يمكن إنكار المخاطر الناجمة عن الجائحة على حقوق المرأة، بما في ذلك العنف الجنساني وانتهاكات حقوق الإنسان. ودور المرأة في استجابة المجتمعات لكوفيد-19، بما في ذلك في حالات النزاع وما بعده، هو دور بالغ الأهمية، حيث أنها تمثل غالبية العاملين في مجال الصحة.

ومن أجل التغلب على الجائحة، فإننا بحاجة إلى إظهار التضامن والثقة. ويجب أن نتلزم جانب الشفافية فيما بيننا. وبدون استجابة منسقة، لا يمكننا أن ننتصر.

## المرفق الثامن

## بيان نائب المنسق السياسي لفرنسا لدى الأمم المتحدة، وديد بنعبو

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر النيجر على عقد هذه الجلسة بناء على طلب فرنسا وتونس. كما أشكر روزماري ديكارلو ومارك لوكوك وجون بيير لاكروا على عروضهم.

بعد مرور أكثر من شهرين على اتخاذ القرار 2532 (2020)، حان الوقت لوضع تقييم أولي، ولكن أيضا – وقبل كل شيء – للدعوة إلى صحوة جماعية: ففيما يستمر انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، يجب أن تكون الأولوية القصوى هي تنفيذ وقف للأعمال العدائية وإعلان هدنة إنسانية. إن التقدم الذي وصفه لنا مقدمو الإحاطات الثلاثة في اتجاه تنفيذ القرار هو خطوة أولى هامة، وأود أن أشيد بعمل جميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة. ولكننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق ذلك، وقد حان الوقت لاستبدال الأقوال بالأفعال.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أذكّر بأن وقف الأعمال العدائية شرط لا غنى عنه من أجل المكافحة الفعالة لهذه الجائحة. وفي حين لقي نداء الأمين العام في هذا الصدد دعما من أكثر من 180 بلدا وأكثر من 20 جماعة مسلحة، والعديد من المنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل وقف فعلي للأعمال العدائية. وفي سورية واليمن وليبيا وأفغانستان ومنطقة الساحل، لا تزال الحالة غير مستقرة إلى حد كبير ولا يزال السكان المدنيون يدفعون الثمن.

وكما أشار السيد لاكروا، فإن حفظة السلام يتابعون جهودهم بلا كلل، وغالبا في ظروف صعبة جدا. وأود أن أشيد بهم هنا. ويجب أن نواصل دعم عمليات حفظ السلام من خلال تمكينها من تنفيذ ولاياتها بالكامل على الرغم من الجائحة. وفرنسا عاقدة العزم على القيام بذلك. ونحن، في هذا الصدد، على استعداد لاستقبال حفظة السلام الأجانب المصابين بكوفيد-19 المحتاجين إلى رعاية عاجلة، في مستشفياتنا العسكرية.

وعلى الصعيد الإنساني، يجب علينا أن ندعم بشكل جماعي التنفيذ الكامل والتام لخطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19. وستواصل فرنسا العمل لتحقيق تلك الغاية من خلال دعمها الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء. وقد كان الرئيس إيمانويل ماكرون من أوائل الذين دعوا، في نيسان/أبريل الماضي، إلى تقديم دعم هائل للبلدان الأكثر هشاشة، ولا سيما في أفريقيا، لمواجهة كوفيد-19. وقد نسق الاتحاد الأوروبي منذ بداية أيار/مايو أكثر من 65 رحلة جوية في إطار جسر جوي إنساني، حيث نُقل أكثر من 700 1 من العاملين في المجال الإنساني والطبي وأكثر من 200 1 طن من المعونة. وفي حزيران/يونيه الماضي، سافر وزير الخارجية جان إيف لودريان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لاستضافة إحدى الرحلات المقررة كجزء من هذا الجسر الجوي، بصحبة نظيره البلجيكي والمفوض الأوروبي لإدارة الأزمات.

وكذلك يجب بذل كل ما في وسعنا لضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومن دون عوائق وحماية العاملين في المجال الإنساني والعاملين في المجال الطبي الذين أشيد بعملهم الرائع. إن الزيادة في الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية أمر يبعث على القلق الشديد. إننا لن نساوم بشأن هذه المسألة: يجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. واحترام القانون الدولي الإنساني واجب على الجميع.

ويتوقف تحقيق الاستقرار والسلام كذلك على قدرة النظم الصحية على الصمود. ويجب علينا، في هذا الصدد، أن ندعم جهود الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، اللتين تنسقان الاستجابة الدولية للأزمة. ويجب تعزيز منظمة الصحة العالمية في سياق قيامها بدورها المعياري والإنذاري والتنسيقي. وهذا لن يستبعد بالطبع إمكانية إجراء الإصلاحات اللازمة والاستفادة من كل الدروس المستفادة من إدارة الأزمة الراهنة.

وأخيرا، ينوه القرار 2532 (2020) بالدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة في مكافحة جائحة كوفيد-19، وكذلك بالآثار السلبية وغير المتناسبة لهذه الجائحة على النساء والفتيات واللاجئين والمشردين على وجه الخصوص. ومن الضروري أن نعمل معا للتقليل من هذه الآثار وأن نمكّن لمشاركتهم الكاملة في وضع وتنفيذ الاستجابة للجائحة. إن فرنسا، التي ستنظم منتدى جيل المساواة في النصف الأول من عام 2021، بشراكة مع المكسيك وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أكثر تصميما من أي وقت مضى.

فليس هناك وقت لنضيعه. ويجب علينا أن نكثف جهودنا بشكل جماعي للتمكين من التنفيذ الكامل للقرار 2532 (2020). فلا بديل عن مكافحة هذه الجائحة بفعالية. ويمكن لمجلس الأمن أن يعول على دعم فرنسا المستمر والثابت.

## المرفق التاسع

### بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أشكركم أولا، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وكذلك أشكر مقدمي الإحاطات – وكيلة الأمين العام، روزماري ديكارلو، ووكيل الأمين العام، جان – بيير لاكروا، ووكيل الأمين العام، مارك لوكوك – على إحاطاتهم الشاملة.

وبعد سماع إحاطاتهم، تتبدى صورة قاتمة، لا سيما بعد الاستماع إلى تقرير وكيل الأمين العام لوكوك عن الأعداد، وخاصة من الفئات الضعيفة وعن الآثار غير المباشرة للجائحة.

إن القرار 2532 (2020) قرار هام وأود أن أشكر فرنسا وتونس مرة أخرى بصفتهما مشاركتين في القيام بالصياغة. وأود كذلك، شأني شأن جوناثان ألن، أن أشيد بزميلنا السفير نيكولا دي ريفيير وبالسفير قيس قبطني على دبلوماسيته التونسية المثالية وإسهامه في عمل مجلس الأمن. يتضمن القرار 2532 (2020) أحكاما هامة، بما في ذلك دعوات إلى وقف الأعمال العدائية وإلى هدنة إنسانية لمدة 90 يوما وإلى تكثيف التعاون الدولي.

وإذ تستمر حالة مرض كورونا (كوفيد-19) في التطور، فإن هذه الجلسة تأتي في الوقت المناسب لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار وتحديد أي حاجة إلى المزيد من التحسينات. وقد كان مقدمو الإحاطات بالفعل واضحين للغاية بشأن ما وصلنا إليه حاليا. والسؤال التالي هو بطبيعة الحال إلى أين سنتجه من هنا؟. وأود في هذا الصدد أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نعزز دعوتنا إلى وقف إطلاق النار. وللأسف، لقد استمر العديد من النزاعات، كما علمنا من تقارير مختلفة، في العديد من البلدان والحالات إن لم تكن قد اشتدت، على الرغم من الدعوة إلى وقف النزاعات. ولم يجر الوفاء ببعض الالتزامات بوقف إطلاق النار بينما تواصل الجماعات الإرهابية الحفاظ على مناطق نفوذها وقدرتها على شن هجمات خطيرة، بل وتعزيزها. وعلينا أن نواصل دعم جهود السلام التي يبذلها الأمين العام وممثلوه، بما في ذلك من خلال بناء التآزر مع الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية في بناء الثقة وتعزيز جهود الحد من العنف على الصعيد المحلي. وترى إندونيسيا أن مواصلة رصد التقدم المحرز في تنفيذ وقف إطلاق النار أمر ضروري. فمن شأن ذلك ثني الجهات الفاعلة عن الانخراط في أعمال عنف وإرسال رسالة تفيد بضرورة الوفاء بالتزامات وقف إطلاق النار.

ثانيا، يجب أن نواصل دعم عمل بعثات الأمم المتحدة في الميدان. وعلى الرغم من الوضع الصعب وبعض القيود التي سببتها الجائحة، تمكنت بعثات حفظ السلام من تكييف ولاياتها الأساسية وتنفيذها على نحو مهني، بما في ذلك تيسير عمليات السلام والحفاظ على بيئة مواتية للأمن وحماية المدنيين من خلال المشاركة المجتمعية، فضلا عن كفالة التنفيذ الفعال لدعوة الأمين العام أطراف النزاعات إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وتشيد إندونيسيا بالخطوات التي اتخذتها بعثات حفظ السلام لمساعدة البلدان المضيفة على التصدي لآثار الجائحة، وذلك في حدود ولايتها والموارد المتاحة لها. كما ندعو الأمانة العامة في ذات الوقت إلى تعزيز القدرات الطبية للبعثات لضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم وصحتهم.

وبينما اتخذنا مؤخرا القرار 2538 (2020)، بشأن حفظة السلام من النساء – والذي حظي بتأييد واسع من أعضاء الأمم المتحدة وحظي بتأييد جميع أعضاء المجلس – فإن الوقت مناسب الآن أكثر من أي وقت مضى لضمان تنفيذه بالاقتران مع القرار 2532 (2020)، الذي نناقشه الآن. إن لحفظة السلام من النساء دورا هاما في زمن الجائحة هذا، وذلك من خلال استخدام نهج المشاركة المجتمعية وتعزيز الوعي والانخراط مع المجتمعات المحلية وتوفير الرعاية الصحية الأساسية وحماية النساء والأطفال.

ونؤكد لكم أن إندونيسيا، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ستظل ملتزمة بمواصلة إسهامها في عمليات حفظ السلام خلال هذا الوقت العصيب. وكذلك نشيد بالعديد من حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني في الميدان الذين تضرروا من كوفيد-19.

ثالثا، فيما يتعلق بضمان إيصال المساعدة الإنسانية البالغة الأهمية، ستنتهي فترة الـ 90 يوما من الهدنة الإنسانية المتوخاة في القرار بنهاية هذا الشهر. والهدنة الإنسانية أمر حيوي للجهات الفاعلة الإنسانية لتقديم الرعاية للمتضررين. غير أننا ما زلنا نشهد وضع عوائق أمام المساعدة الإنسانية في بعض المناطق. ويجب علينا أن نستكشف السبل الكفيلة بزيادة تمكين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من الوصول إلى السكان المحتاجين في الوقت المناسب وضمان هدنة دائمة بعد انقضاء الفترة التي ينص عليها القرار.

ومن المهم للغاية كذلك تعبئة الشركاء لدعم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19. وينبغي دعم ذلك بإجراء تحليل مستنير للمخاطر لضمان توزيع المساعدة الإنسانية توزيعا عادلا حيثما دعت الحاجة إليها.

في الختام، فإن القرار 2532 (2020) ليس سوى خطوة أولى في معالجة آثار كوفيد-19 على السلام والأمن الدوليين. ويجب علينا أن نواصل متابعته بإجراءات ملموسة. ويجب علينا أن نكفل على المدى الأطول ألا تؤدي الاضطرابات التي يسببها كوفيد-19 إلى عكس مسار المكاسب التي تحققت في البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد انتهاء النزاع. ويجب أن نتجاوز بتفكيرنا الاستجابة للجائحة وأن ندرس وضع استراتيجية شاملة طويلة الأجل، بما في ذلك للتخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 لضمان انتعاش طويل الأجل وقدرة الناس على الصمود.

ويجب علينا كذلك أن نعزز التعاون الدولي، بما في ذلك في مجال تطوير وتوزيع اللقاحات، فضلا عن بناء القدرات، حتى تتاح للبلدان إمكانية الحصول على اللقاحات والأدوية بشكل عادل ومنصف. تحقيقا لتلك الغاية، كنا قد دعونا في مناسبات عديدة سابقة إلى أهمية أن تعمل جميع الجهات الفاعلة معا بطريقة متسقة.

وأؤيد أيضا النقطة التي ذكرتها وكيلة الأمين العام ديكارلو بشأن دعوة الأمين العام إلى الوحدة والتضامن. ويجب أن تعمل جميع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك في الميدان معا استنادا إلى مزاياها النسبية وخبراتها.

وبادرت إندونيسيا إلى جانب خمسة أعضاء آخرين في الأمم المتحدة بتقديم أول قرار للجمعية العامة بشأن التضامن العالمي لمكافحة فيروس كورونا كوفيد-19 القرار 74/270. ونحن على استعداد لمواصلة المساهمة في هذا الجهد المتضافر للتصدي لجائحة كوفيد-19.

## المرفق العاشر

## بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

لقد تابعتُ باهتمام كبير الإحاطات المنسقة والتكميلية التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو، والسيد جان – بيير لاكروا، والسيد مارك لوكوك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بقوات حفظ السلام ومختلف وكالات الأمم المتحدة على جهودها الممتازة للتخفيف من انتشار الفيروس، والمساهمة في حماية المجتمعات الضعيفة، كما ذكر مقدمو الإحاطات. وفي هذا الوقت من انتشار الجائحة، فإن للعنف وجها أنثويا كما قالت السيدة ديكارلو باقتدار.

وكما ذُكر مرارا، فإن مجرد اتخاذ قرار ليس غاية في حد ذاته أبدا. والواقع أن اتخاذ قرار بشأن جائحة فيروس كورونا – يردد دعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار – يتطلب متابعة مستمرة وبأكثر الطرق، لأن آثارها السياسية والاقتصادية، فضلا عن الأمنية ستواصل الظهور خلال السنوات المقبلة.

وفي منطقة الساحل حيث يؤثر تغير المناخ والنزاع المسلح وهشاشة نظم الرعاية الصحية على السكان، أضافت الجائحة بعدا آخر للحالة الكارثية القائمة بالفعل وجعلت السكان أكثر عرضة لتفشي الأمراض والجوع. وتعرقل حملة التضليل والوصم التي تقوم بها هذه الجماعات الإرهابية نفسها الجهود التي تبذلها دولنا في مكافحتها، كما أشير إلى ذلك عن حق.

وفي حين أن من الجدير بالثناء أنه ربما يكون معدل الوفيات المرتبط بـ ”كوفيد-19“ أقل في البلدان الهشة مما كان يُخشى منه في البداية، فإن للجائحة تأثيرا خطيرا على اقتصادات البلدان الأفريقية عموما ومنطقة الساحل بصفة خاصة. ومما لا شك فيه أن الركود الناجم عن تدابير احتواء الجائحة – وهي إحدى أسوأ التدابير في العقود الأخيرة – سيؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، ولا سيما بالنسبة للسكان الضعفاء أصلا مثل اللاجئين. وأشكر السيد لوكوك على كلماته البليغة وعلى ذكر ذلك الأمر.

وقبل كل شيء، يجب أن تتلقى العمليات الانتخابية الجارية في منطقتنا دعما أكبر بغية تجنب الأزمات السابقة واللاحقة للانتخابات التي ربما تنشأ عن تآكل الثقة بسبب النهج الوقائي الذي تتبعه الحكومات في التصدي للأزمة. ومن حسن الحظ، كما لاحظ السيد لاكروا، أن هذا الأثر محدود إلى أقصى حد ممكن.

وتعيّن علينا أيضا أن نكفل ألا تحجب الجائحة عددا من النزاعات التي كانت مدرجة على رأس جدول أعمالنا قبل بداية هذه الأزمة الإنسانية. تحقيقا لهذه الغاية، فإن من الضروري أن يقدم الأمين العام معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن عن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 في البلدان التي تعاني من نزاعات مسلحة أو المتأثرة بالأزمات الإنسانية، وكذلك عن أثر الجائحة على قدرة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على الاضطلاع بالمهام ذات الأولوية الموكلة إليها. وأشكر السيد لاكروا على الجهود التي بذلها في إطار بعثات السلام لحماية وحداتها وسكانها.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد الفرصة الفريدة التي يتيحها لنا هذا القرار للتشديد مجددا على أهمية التعاون الدولي وتعددية الأطراف، فضلا عن دور المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية، مثل منظمة الصحة العالمية، التي ندعمها في مكافحة هذه الجائحة.

ويجب أن تفسح ألعاب التهريج وإلقاء اللوم التي سادت في وقت مبكر من الجائحة المجال لإدراك أننا جميعا ضحايا محتملون ما لم نعمل بشكل جماعي لإيجاد لقاح مضاد لهذا الفيروس الخطير. وأتفق في هذا الصدد مع ما ورد في إحاطة السيدة ديكارلو هذا الصباح. ونأمل أن يكون العلاج في متناول الضعفاء وأقل الفئات حظا بمجرد توفره. وأشكر الصين على التزامها المتجدد بذلك الهدف.

## المرفق الحادي عشر

## بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

أود أن أبدأ أيضا بتقديم الشكر لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب. ونعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات على قيادتهم لهذا التبادل المثمر للآراء. نشيد بالأمانة العامة على جهودها الممتازة في دعم الاستجابة العالمية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال قيادة محادثات وقف إطلاق النار وتقديم دعم البعثات الميدانية إلى البلدان المتضررة، وكفالة تخفيف المخاطر بطريقة فعالة واتخاذ تدابير وقائية للأفراد الذين تم نشرهم، فضلا عن السعي إلى الحفاظ على مواصلة العمليات في تنفيذ ولاياتها.

لقد كان اعتماد القرار 2532 (2020) بالإجماع قبل شهرين، والذي يعزز دعوات الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، معلما هاما لمجلس الأمن وللنظام المتعدد الأطراف على نطاق أوسع. ونجحنا في التغلب على الانقسامات والآراء المتباينة من أجل إيصال رسالة واضحة عن الوحدة والأمل إلى المجتمع الدولي. لكن ومع إدراكنا للجهود المبذولة حتى الآن، يجب بذل المزيد من الجهود لضمان الحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في جميع جوانب الصلة بين السلام والأمن والتنمية.

واليوم، كما أكد جميع مقدمي الإحاطات هذا الصباح، لا تزال الجائحة تزيد من حدة أوجه الضعف والمخاطر في حالات كثيرة مدرجة في جدول أعمال المجلس حيث زادت هشاشة اتفاقات السلام الهشة أصلا، وتجاهلت أطراف متحاربة عديدة، بما فيها الجماعات المسلحة، نداءاتنا من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، أدت الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وكثفت الشواغل الإنسانية، وزادت من حدة الانقسامات الاجتماعية والسياسية والطائفية، مما يزيد من احتمال نشوب نزاعات عنيفة.

ويتطلب التصدي للتحديات الكبيرة والمعقدة التي عجلت بها هذه الجائحة توفر الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ القرار 2532 (2020) تنفيذا كاملا. وهذا يعني، من الناحية العملية، أنه يتعين على جميع البلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية ألا تدخر جهدا في الدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وضمان التمسك بسيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي، حتى يتمكن المجتمع الدولي من توجيه جهودنا الجماعية نحو معالجة الأبعاد الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية للجائحة.

ويجب أن يكون نهجنا لإدارة الأزمة الصحية لجائحة كوفيد-19 مراعيا للنزاعات وداعما للسيادة الوطنية. وفي ضوء ذلك، نكرر مرة أخرى دعواتنا إلى جميع الأطراف للتخلي عن الإجراءات الانفرادية، بما في ذلك استخدام الجزاءات الاقتصادية التي تزيد من المشقة وتعرقل الجهود الرامية إلى التصدي للجائحة، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات حيث تعجز قدرة الدولة بسهولة في مواجهة الضغوط.

وندعو أيضا إلى زيادة التعاون الإقليمي والدولي لتحسين إدارة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، وكذلك إمدادات المخدرات غير المشروعة، وغيرها من الأنشطة التي تشجع الجماعات المسلحة والمجرمين المنظمين على الاستفادة من هذه الأنشطة غير المشروعة، مع تعريض الأمن البشري للخطر وتعطيل عمليات السلام.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا الكامل للقرار 2532 (2020) ونؤكد أنه لن تتمكن البلدان المتضررة من النزاعات من إدارة هذه الأزمة الصحية في الوقت الذي تقوم فيه بترميم نسيجها الاجتماعي والنهوض بعمليات السلام وتعزيز الحوكمة إلا من خلال وقف الأعمال القتالية وقفاً تاماً. وفي هذه اللحظة الحاسمة، يجب أن نواصل تضخيم الدعوات إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وتعزيز القدرات لمساعدة الأشخاص الذين أصبحوا ضعفاء أكثر من غيرهم.

## المرفق الثاني عشر

### بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماثيوز ماتجيلا

أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة لإتاحة الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على تنفيذ القرار 2532 (2020). ونشيد مرة أخرى بالدبلوماسيين من فرنسا ومن البلد الأفريقي الشقيق تونس على القرار 2532 (2020)، الذي نناقش تنفيذه اليوم.

وأود أيضاً أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو؛ ووكيل الأمين العام لعمليات السلام، السيد جون – بيير لاكروا؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، على إحاطاتهم الشاملة.

وأود أن أبدأ بالإشادة بجميع موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم أفراد حفظ السلام الشجعان الذين دفعوا الثمن الباهظ أثناء أداء واجبهم ليسهموا في إيجاد عالم يسوده السلام والتسامح.

كما نعرب عن تعازينا لآلاف الأسر التي فقدت أحباءها بسبب مرض فيروس كورونا، ونتعهد بالتضامن مع الملايين في جميع مناطق العالم الذين لا يزالون يعانون من هذه الجائحة القاتلة، كما نتمنى الشفاء العاجل للمصابين بالمرض. ونحيي العاملين في الخطوط الأمامية في كل مكان في العالم على عملهم المتميز للحفاظ على سلامتنا.

تشير جنوب أفريقيا بقلق إلى أن دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، بغية تركيز الاهتمام الواجب على جائحة كورونا ومحاولات التخفيف من آثارها، لم تكن موضع احترام واسع من جانب أطراف النزاع.

وقد شكلت جائحة مرض فيروس كورونا عبئاً إضافياً على البلدان المتضررة من النزاعات بسبب القيود العديدة الناجمة عنه، مما قد يعرقل التقدم المحرز في تحقيق المراحل اللازمة في العمليات السياسية. ومن المؤسف أن التوترات تصاعدت مرة أخرى في بعض البلدان التي احتُرمت فيها الدعوة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي في البداية، وتتعرض المكاسب التي تحققت في تحقيق التسويات السياسية إلى التقويض.

وفي الواقع، نشعر بالقلق أيضاً لأن بعض الجماعات المسلحة، وكذلك الجماعات الإرهابية، قد استغلت جائحة كورونا لتكثيف أنشطتها وشن هجمات مسلحة، بما في ذلك على المدنيين.

ولذلك تكرر جنوب أفريقيا تأكيدها على تأييد وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية على الصعيد العالمي، وتحث الأطراف في مناطق النزاع على الإصغاء إلى هذه الدعوة وإعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى توطيد السلام والاستقرار الدائمين. كما نرحب بالجهود وبالعمل المتواصلين للممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمين العام في الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية ونؤيدهما.

ونشيد بالجهود المتواصلة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لحماية سلامة وصحة حفظة السلام. ونرحّب كذلك بالإجراءات السريعة وتدابير التخفيف التي اتخذتها بعثات الأمم المتحدة للسلام لضمان ألا يصبح حفظة السلام عاملاً من عوامل العدوى في الميدان. ونشيد أيضاً بجهود بعثات حفظ السلام لدعم البلدان المضيفة في التصدي للجائحة مع استمرارها في الاضطلاع بولاياتها.

لقد تفاقمت الأوضاع الإنسانية في العديد من البلدان في حالات النزاع بسبب انتشار جائحة كورونا. ويدعو القرار 2532 (2020) إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية من أجل السماح بإيصال المساعدات الإنسانية وتسير الوصول إليها بشكل آمن. وفي هذا الصدد، ندعو أطراف النزاع إلى ضمان الوصول دون عوائق إلى المساعدة الإنسانية وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

ونشير إلى الأحكام المتعلقة بالإعفاءات في مختلف نظم الجزاءات للسماح بالوصول إلى المعونة الإنسانية وندرك التحسينات التي أدخلت على المسار السريع لطلبات الإعفاءات لأسباب إنسانية للاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا. ومع ذلك، فمن الواضح أن تأثير الجزاءات وما يترتب عنها من آثار اجتماعية واقتصادية يحول دون مكافحة البلدان بفعالية لجائحة كورونا. وهذا يعرّض المدنيين الضعفاء بالفعل، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون والمشردون داخلياً، إلى ظروف صعبة إضافية. ولذلك ندعو أعضاء المجلس إلى مواصلة جهودهم لتحسين التعجيل بالإعفاءات من أجل تمكين الوصول إلى المساعدة الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، فإن الأثر الأوسع نطاقاً للتدابير القسرية الانفرادية، لا سيما في سياق جائحة كورونا، يزيد من معاناة المدنيين العاديين. ولهذا السبب تكرر جنوب أفريقيا تأكيدها على تأييد دعوة الأمين العام إلى رفع تدابير الجزاءات بغية تمكين هذه البلدان من التصدي على نحو ملائم لآثار الجائحة.

ومن الحيوي أن يظل مجلس الأمن ثابتاً في دعمه للبلدان التي تعاني من النزاع المسلح، وخاصة خلال جائحة كورونا. ومن المهم أيضاً أن تواصل اللجنة السعي إلى الحوار الشامل، وتنفيذ الاتفاقات السياسية، وتقديم المساعدة من أجل إيجاد حلول تهدف إلى منع نشوب النزاعات، كجزء من مسؤوليتها عن صون السلام والأمن الدوليين.

وختاماً، أظهرت الجائحة الآن أكثر من أي وقت مضى أنه يتحتّم على البلدان أن تتعاون تعاوناً وثيقاً في مواجهة طوارئ الصحة العامة العالمية وغيرها من حالات الطوارئ تضامناً مع بعضها بعضاً. ولا تزال الجهود المتواصلة لتعزيز استجابة متسقة ومنسقة من منظومة الأمم المتحدة بأسرها للتصدي لهذه الجائحة أمراً بالغ الأهمية.

وفي هذا السياق، تكرر جنوب أفريقيا دعمها القوي للدور القيادي الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية ومديرها العام، السيد تيدروس غيبريسوس، في معالجة الاستجابة العالمية لجائحة مرض كورونا.

وتشكر جنوب أفريقيا جميع البلدان التي أسهمت بمعدات الحماية الشخصية التي تشتد الحاجة إليها، كما تشكر المساعدة الطبية والتقنية والمالية للعديد من البلدان الأفريقية، بما فيها جنوب أفريقيا، للتصدي لجائحة مرض كورونا.

## المرفق الثالث عشر

## بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أشكر وكلاء الأمين العام روزماري ديكارلو وجون – بيير لاكروا ومارك لوكوك على إحاطاتهم.

لقد كان القرار 2532 (2020) خطوة في الاتجاه الصحيح، حيث أنه يمثل بوضوح التزام المجلس الواضح بمعالجة أثر الجائحة على البنود المدرجة في جدول أعماله. كما تضمّن أحكاماً هامة تدعو إلى وقف الأعمال العدائية وهدنة إنسانية، فضلاً عن نداء من أجل تكثيف التعاون الدولي للتخفيف من أثر الجائحة.

ومع ذلك، وبعد مرور شهرين على اتخاذ ذلك القرار، نعتقد أن هناك حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير لترجمة تلك الأحكام إلى واقع ملموس في الميدان.

إن مناقشة اليوم فرصة مناسبة لإعادة تأكيد عزمنا على تنفيذ هذا القرار بطريقة تحدث فرقاً في حياة الناس، لا سيما أكثر الناس تضرراً من الجائحة، في مناطق النزاع ومخيمات اللاجئين. إنها فرصة لإعادة بناء الزخم حول الحاجة إلى الوقوف صفاً واحداً في تضامن تام ضد هذا التهديد المشترك العالمي غير المرئي الذي يهدد البشرية جمعاء.

وبينما نشيد بجميع الإجراءات التي اتخذتها إدارة عمليات السلام لحماية أمن وصحة كل موظفي الأمم المتحدة في عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة والحفاظ على قدرتهم على تأدية المهام ذات الأولوية الموكلة إليهم، لما يفلح بعدُ وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في حالات كثيرة في جعل الأطراف تعلّق الأعمال العدائية أو تتخذ خطوات لوقف التصعيد رغم أنه أثار بعض الردود الإيجابية من الحكومات والجهات الفاعلة من غير الدول.

وحتى في الأماكن التي كانت فيها نوايا حسنة واضحة بين أطراف النزاع لوقف العنف رداً على مرض كورونا، فإن هذه النوايا لم تترجم في كثير من الأحيان إلى اتفاقات تقنية لوقف إطلاق النار بشروط واضحة وضمانات أمنية يمكن لجميع الأطراف قبولها.

ومن الواضح أن نداء وقف إطلاق النار يتطلب بذل جهود دبلوماسية أقوى لمواجهة هذه التحديات، وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلين الخاصين للأمين العام والمبعوثين الخاصين، فضلا عن المنسقين المقيمين الذين ينخرطون بنشاط، رغم الظروف الصعبة، مع الأطراف الفاعلة في النزاعات للمساعدة في التحرك نحو وقف إطلاق النار على أرض الواقع كشرط مسبق لتحقيق السلام الدائم.

وعلى الصعيد الإنساني، تدهورت الحالة في العديد من مناطق النزاع، لا سيما في سورية واليمن، حيث تؤدي الجائحة إلى تفاقم الأوضاع الأمنية والإنسانية المزرية أصلاً.

وكان تأثير كوفيد-19 على السياقات المتأثرة بالنزاع أسوأ بكثير مما كان متوقعاً في البداية، مع وجود خطر جدي ومتزايد بحدوث مجاعة في العديد من المناطق. وسيواجه المزيد من ملايين الأشخاص هناك أزمة غذائية بسبب اقتران النزاعات بالجائحة، وقد لا يعود ملايين الأطفال إلى المدارس أبداً. ومن شأن هذه المآسي أن تهيئ فرصا للجماعات المسلحة والإرهابية لتجنيد الشباب اليائسين وتغذية نزعة التطرف لديهم.

وإذا لم نفلح في توفير استجابة دولية منسقة للجائحة، فإننا سنخاطر بفقدان المكاسب التي تحققت في مجالات الصحة ومحاربة الفقر والتعليم وتمكين المرأة وتحقيق التنمية والاستقرار على مدى العقود الماضية في جميع أنحاء العالم.

وتعتقد تونس اعتقادا راسخا بأننا لن نتمكن من دحر هذه الجائحة في كل بلد من بلداننا بدون التضامن والوحدة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، والتضامن لأن لا أحد منا يستطيع مواجهتها بمفرده، والوحدة لأن لا أحد محصن حتى يصبح الجميع محصنين.

ونشيد في هذا الصدد بالدور الرائد الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في تنسيق استجابتنا العالمية لكوفيد-19، ونعتقد أنه ينبغي لمنظمة الصحة العالمية أن تسهم إسهاما محوريا في تلك الجهود.

في الختام، فقد أصبح جليا أن العالم، مع تفشي الجائحة، قد دخل مرحلة جديدة من التقلبات وعدم الاستقرار. إن الجائحة تغير ما نفترضه بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، من المهم أن ندرك أن البشرية اليوم تواجه أنواعا جديدة من الأعداء. فهم غير مرئيين، عابرين للحدود وعالميين، ولن يكون أي بلد بمنأى عن تأثيرهم. ولا يمكننا أن نواجه هذه الأخطار باستخدام نفس الأدوات التي ورثناها عن الأوقات السابقة. ومع تطور طبيعة ونطاق هذه التهديدات، يتعين علينا إعادة التفكير في الأمن وتكييف نهجنا وأدواتنا.

وتؤمن تونس إيمانا قويا بأنه يتعين على مجلس الأمن مناقشة هذه المسائل بمزيد من التعمق حتى يتمكن من الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

## المرفق الرابع عشر

## بيان القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أعتقد أنها كانت مجموعة من الإحاطات التي تثير التفكير، والتي ربما تجسد الموضوع الذي نناقشه اليوم. وأعتقد أن هناك الكثير الذي يمكن أن نستخلصه منها.

ولأن هذه هي أول جلسة للمجلس متابعة للقرار الأصلي (القرار 2532 (2020))، أود أن أشيد فحسب مرة أخرى بالدبلوماسية الفرنسية المتفانية التي أوصلتنا إلى هنا، ولا سيما نيكولا دو ريفيير. وأود أيضا أن أشيد شخصيا بالممثل الدائم التونسي، السيد قبطني. وتؤيد المملكة المتحدة بقوة تنفيذ القرار 2532 (2020) وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية. إن انتهاكات الحظر على الأسلحة الذي وافق عليه المجلس تزداد سوءا في النزاعات في جميع أنحاء العالم.

واسمحوا لي أن أتحدث عن الحالة في ثلاثة أماكن من بين أماكن كثيرة يمكن أن نناقشها اليوم، اليمن وجنوب السودان والسودان، لنرى ما إذا كان بإمكاننا استخلاص أي استنتاجات.

ففي اليمن، وبعد دعوة الأمين العام، شهدنا وقف إطلاق نار من جانب واحد من جانب التحالف الذي تقوده السعودية. ومن المحزن أن ذلك لم يقابل بالمثل. ولكن هذا هو السبب في ضرورة مواصلة المجلس بقوة دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع في اليمن، ولهذا السبب من الحيوي أن تمتثل جميع الدول الأعضاء لحظر توريد الأسلحة. ومن الحيوي أيضا، كما دعا المجلس إلى ذلك بانتظام، أن تشارك جميع الأطراف بصورة بناءة في العملية. ونحث الجميع على وقف الأعمال العسكرية الاستفزازية، ولا سيما الحوثيين في مأرب، وكذلك هجماتهم عبر الحدود على المملكة العربية السعودية. إن الأزمة الإنسانية، التي هي بالفعل الأسوأ في العالم، تتفاقم بشكل كبير، مع آثار القيود المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على وصول ونقص تمويل الأمم المتحدة، كما يصفها مارك لوكوك بانتظام في مناقشاتنا حول اليمن، مما يجعل عملية السلام أكثر ضرورة بل وأكثر إلحاحا.

ويجب علينا أيضا ألا نفقد التركيز على جنوب السودان. إن الزيادات الأخيرة في العنف، إلى جانب انعدام الأمن الغذائي والفيضانات، تعرض جنوب السودان مرة أخرى لخطر الكارثة. ولا يزال اتفاق السلام لعام 2018 يشكل أفضل فرصة لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. ولكن هناك حاجة إلى ممارسة الضغط من جانب جميع الأطراف من أجل تحقيق المزيد من التقدم إذا أردنا الحفاظ على وقف إطلاق النار، وحماية العاملين في المجال الإنساني وضمان إمكانية مساعدة جنوب السودان على الاستجابة.

ومن المشجع أكثر أننا نرحب بالتقدم المحرز مؤخرا نحو التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع السودان، بما في ذلك الخطوات الهامة التي اتخذت في جوبا في 31 آب/أغسطس مع الجبهة الثورية السودانية. ونحث مرة أخرى جميع الأطراف المعنية على العمل مع المجتمع الدولي لضمان التنفيذ السريع والفعال لذلك الاتفاق، وعلى أن تشارك جميع الجماعات الأخرى بدون شروط مسبقة لتحقيق السلام الشامل الذي دعا إليه الشعب السوداني.

لقد ذكر زميلي ممثل الصين الجزاءات. أعتقد أنه من المخجل أن يكون هناك نوع من الخلط المتعمد للمسائل المتعلقة بالجزاءات ومحاولات للاستفادة من مأساة محتملة ذات صلة بكوفيد-19. الجزاءات أداة حيوية في حوزتنا.

دعونا نأخذ مثال سورية وننطلق منه. هناك جزاءات المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على سورية. وهي تستهدف على وجه التحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد السوريين العاديين وأولئك الذين يدعمون أو يستفيدون من فساد نظام الأسد ونشاطه الإجرامي. ولا تنطبق هذه الجزاءات على الأغذية أو الأدوية أو المعدات الطبية أو المساعدات الطبية. وببساطة، فإن المشكلة التي تواجه القطاع الصحي في سورية ليست الجزاءات، بل هي أن النظام عازم على قصف المستشفيات بدلا من بنائها، والقيود المفروضة على المساعدات عبر الحدود.

وينطبق الإعفاء لأغراض إنسانية على نُظم الجزاءات، مما يخفف من أثر الجزاءات على البرامج الإنسانية. لقد عملنا دائما، ولا نزال نعمل، مع المنظمات والأفراد لضمان ألا تؤثر الجزاءات على العمليات الإنسانية، وأن تتمكن المنظمات والأفراد من استيراد سلع غير متصلة بالنزاع. والقضية في سورية بطبيعة الحال، هي سوء الإدارة المزمن للاقتصاد السوري من قبل نظام فاسد وأصدقائه.

وسأنتقل، لو أمكن، إلى مسألة المجاعة. يدعم القرار 2532 (2020) بعض المبادئ والمصالح الإنسانية الحيوية. وقد أدى النزاع وكوفيد-19 إلى أن تصبح آفاق الأمن الغذائي في عام 2020 قاتمة بشكل متزايد. ولم يحذر مارك لوكوك من ذلك اليوم فقط ولكن أيضا في مذكرته البيضاء. وعليه فإن إنهاء النزاع وتنفيذ نداء وقف إطلاق النار الوارد في القرار 2532 (2020) أمران أساسيان. وهناك ملايين الأشخاص في مراحل أزمة أو حالة طوارئ من جراء انعدام الأمن الغذائي، وخطر المجاعة يلوح في الأفق في العديد من البلدان. وتواصل المملكة المتحدة دعمها للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، التي نعتقد أنها قد توفر دعما فعالا وكفؤا في الأماكن التي هي في أشد الحاجة إليه. وتتجاوز مساهمة المملكة المتحدة الحالية بليون دولار.

وينبغي أيضا القيام بالمزيد على أرض الواقع من جانب الحكومات والجماعات المسلحة غير التابعة للدول لتحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يصعب فيها الوصول إلى أكثر السكان ضعفا. وكذلك ازدادت صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية بسبب تدابير الإغلاق الناجمة عن كوفيد-19 والقيود المفروضة على السفر الدولي. وأود أن أحث جميع الحكومات، كما فعل مارك لوكوك، على تخفيف القيود المفروضة على تأشيرات دخول العاملين الرئيسيين في المجال الإنساني. غير أن المجلس يحتاج إلى فهم أفضل بوجه عام لمن يعرقل الوصول، وما هو أثر ذلك على الحالة الإنسانية وكيفية معالجتها.

وأود أن أقول بسرعة إنني ممتن لوكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الشاملة بشأن جانب حفظ السلام، وأود أعرب عن الشكر والتقدير لحفظة السلام ولما قاموا به من عمل لدعم البلدان المضيفة لهم، وبالطبع، لتجنب نشر الفيروس بأنفسهم عن غير قصد.

وفي نهاية المطاف، فإن منع نشوب النزاعات وحلها هما حلنا الدائم الوحيد. وللنساء دور حاسم في هذا المسعى، كما إن الأثر الجنساني لكوفيد-19 يهدد بتقويض السلام وتفاقم النزاع. غير أن هذا الأمر لا يزال غير معترف به إلى حد كبير وتقلل من قيمته الحكومات والمنظمات الدولية. وتحث المملكة المتحدة

أطراف النزاعات المسلحة بقوة على الاستثمار في عمليات السلام التي تشمل المشاركة المجدية للنساء والشباب والجماعات الدينية والمجتمع المدني.

وأود أن أختتم بياني بالقول إننا بحاجة في رأيي إلى المزيد من المسح المنتظم لآفاق الحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين، باستخدام آليات فعالة للإنذار المبكر وتحليلات الأمم المتحدة التي تأتي من الموجودين في الميدان ووكالات الأمم المتحدة وإداراتها ذات الصلة. ومن المهم للغاية أن نتخذ نهجا مركبا وموحدا. وهذه ليست رسالة إلى الأمم المتحدة فحسب، بل كذلك إلينا نحن الدول الأعضاء فيها. فعلينا أن نكون مستعدين لإظهار المرونة في دعم الأمم المتحدة وهي تسلط الضوء بشكل جماعي وتخبرنا أين يلزم القيام بالمزيد من النشاط، سواء كان ذلك في تمويلنا الإنساني أو في رسائلنا السياسية.

وإذ يقع تأثير كوفيد-19 على البلدان الهشة بطرق مختلفة، فإننا بحاجة إلى استباق المخاطر الناشئة التي تهدد بزعزعة الاستقرار، وأن نتخذ إجراءات لمنع نشوب النزاعات. وينبغي تسليط الضوء بصفة خاصة على المشاكل المتعلقة بالحصول على المعونة الإنسانية والرعاية الصحية، الأمر الذي يمكن أن يقودنا إلى القيام بتدخلات أنسب من حيث التوقيت، ويجب أن يشكل ذلك هدفنا المشترك.

## المرفق الخامس عشر

## بيان المنسق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أشـــكر جميع مقدمي الإحاطات الثلاثة اليوم على إحاطاتهم الرائعة. وأعتقد أن تكلُّم ثلاثة من الأشخاص الرفيعي المستوى في منظومة الأمم المتحدة بصوت واحد بشأن هذه المسألة الهامة هو أمر له دلالة خاصة، ويتسم في الواقع بأهمية كبيرة، وأشكرهم مرة أخرى.

تقدر الولايات المتحدة فرصــة اليوم لمواصــلة هذا الحوار في المجلس بشــأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأود أن أبدأ اليوم بالإعراب عن تعازينا فيما يتصل بحالات الإصابة بالمرض والوفيات والعواقب الســلبية الأخرى – بما فيها تلك التي تؤثر على العاملين في مجال الرعاية الصــحية ومجال تقديم المساعدة الإنسانية – الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ونعرب عن امتناننا الذي لا حد له لجميع العاملين في مجال الرعاية الصحية، ولجميع موظفي الأمم المتحدة ولجميع الموظفين الأساسيين الذين يواصلون تعريض أنفسهم للخطر كل يوم حرصا على سلامتنا جميعا. وأعرب عن امتناني لهم.

لقد أكدت إدارة ترامب بكل وضـــوح، منذ بدء انتشـــار الجائحة، أن الشـــفافية وتبادل البيانات والمعلومات المتصلة بالصحة العامة في الوقت المناسب أمران ضروريان لمحاربتها بفعالية. ولكن للأسف فإن الإخفاقات التي حدثت في بداية الجائحة من قبل جمهورية الصين الشعبية، حيث نشأ كوفيد-19 وتم تشخيصه لأول مرة، عرضتنا جميعا للخطر وتسببت في المزيد من المعاناة والوفيات التي لا داعي لها. ففي الأيام الأولى للفيروس، أخفى الحزب الشيوعي الصيني حقيقة تفشي المرض عن العالم ومنع الباحثين من الوصول إلى معلومات حيوية – وكانت النتيجة هي الوفيات التي لا حصر لها التي كان من الممكن منعها. ويجب أن نحاسب المسؤولين على أفعالهم وعلى عدم اتخاذ إجراءات في وقت مبكر من هذه الجائحة، وأن نكفل الإبلاغ عن الجوائح المستقبلية بشفافية وفي وقت مبكر، بدلا من إخفائها عن العالم.

والآن سمعنا زملاءنا الصينيين يحاولون، مرارا وتكرارا، إلقاء اللوم على شيء آخر وإظهار أنفسهم كأبطال. فهم يزعمون، كما فعلوا اليوم، أن الجزاءات الانفرادية هي المســؤولة عن المعاناة الإنســانية وعدم كفاية الاســتجابات الحكومية للفيروس. وســيزعموا أننا جميعا بحاجة إلى "التأمل الذاتي" بدلا من انتقاد أفعالهم. وقد سمعنا هذه الادعاءات في كثير من الأحيان في المجلس بينما تحاول الصين صرف الانتباه عن أفعالها هي، سواء كانت تتعلق بهذه الجائحة أو بالانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان ضد الأقليات في شينجيانغ أو بقمع الديمقراطية في هونغ كونغ. وبوسعنا جميعا ألا ننخدع بهذه المحاولات، بغض النظر عن عدد المرات التي تردد فيها هذه الأكاذيب.

فيجب على الحزب الشيوعي الصيني أن يُساءل أمام الأمهات والآباء في جميع أنحاء العالم الذين يحاولون تعليم أبناءهم منزليا بينما يعملون بدوام كامل من منازلهم. ويجب أن يُســاءل أمام أولئك الذين يحزنون على ذويهم من دون القدرة على تكريمهم بمراســم جنازة. ويجب أن يُســاءل أمام الذين أجّلوا حفلات الزفاف والإجازات ولم شمل الأسر والمؤتمرات والمواسم الرياضية واحتفالات التقاعد أو شراء المنازل. ويجب أن يُساءل أمام أولئك الذين فقدوا وظائفهم أو أعمالهم التجارية.

وللأســف، قد لا نعرف يقينا على الإطلاق كم من الألم والمعاناة الناجمين عن كوفيد-19 كان يمكن تجنبه لو تصرف الحزب الشيوعي الصيني كحكومة مسؤولة وحذر بقية العالم على الفور من الفيروس الذي اكتشــفه في ووهان. فهو لم يخيب رجاء العالم فحســب، بل إن إخفاقات منظمة الصــحة العالمية في

الأيام الأولى من الجائحة أســـهمت كذلك في معاناة لا داعي لها وفي تفاقم الجائحة. فيتعين على منظمة الصـحة العالمية أن تعمل على الإصـلاح، بما في ذلك من خلال إظهار اسـتقلالها عن الحزب الشـيوعي الصـيني. فهذا الافتقار إلى الاسـتقلال والشـفافية والمسـاءلة هو السـبب في أن الرئيس ترامب اتخذ قرار انسحاب الولايات المتحدة من منظمة الصحة العالمية. وسنواصل الدعوة إلى إصلاحها، وسنبحث عن شركاء بديلين يلزمون جانب الشافية في كفاحنا ضد جائحة كوفيد-19. ويتعين على كل منا أن يلتزم جماعيا بتقاسم البيانات والمعلومات المتعلقة بالصـحة العامة مع المجتمع الدولي في الوقت المناسـب. فالقيام بذلك يكتسـي أهمية بالغة لتمكيننا من التغلب على هذه الأزمة معا ولبناء قدرتنا على الصمود في مواجهة جوائح المستقبل.

وقد ازداد دعم الولايات المتحدة للجهود العالمية الرامية إلى مكافحة هذه الجائحة، منذ آخر مرة اجتمعنا فيها قبل شـهر لمناقشـة كوفيد-19. وزدنا تمويلنا، خلال الأسـابيع القليلة الماضـية فقط، لتطوير اللقاحات والعلاجات ولجهود التأهب العالمية والمعونة الاقتصـادية والصـحية والإنسـانية في الخارج من 12 بليون دولار إلى أكثر من 20.5 بليون دولار. ويشـــمل دعمنا الثابت والصـــادق لهذه الجهود جميع جوانب الاســـتجابة للجائحة، بما في ذلك الآثار من الدرجة الثانية والثالثة. إننا نعمل مباشـــرة مع الموجودين في الميدان لمكافحة هذا الفيروس، بما في ذلك الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث والعديد من المنظمات الأخرى.

وبالإضـافة إلى ذلك، أيدنا دعوة الأمين العام إلى تقديم الموارد لاسـتجابة الأمم المتحدة. وفي 14 آب/أغسطس، ساهمت الولايات المتحدة بما مجموعه 908 ملايين دولار في 44 بلدا لصالح ثماني وكالات تابعة للأمم المتحدة؛ وذلك يمثل 44 في المائة من كامل الاســتجابة الإنســانية التي جمعت حتى تاريخه. ونرحب بالمســـاهمات المتزايدة التي قدمها الكثيرون بالفعل، وننضـــم إلى وكيل الأمين العام، لوكوك، في تشـجيع البلدان الأخرى وأصـحاب المصـلحة الآخرين على أن يفعلوا ذلك على الفور. وعلينا جميعا أن نرقى إلى مستوى المسؤولية.

قويا لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، مع الاعتراف بأهمية مواصلة العمليات المشـروعة لمكافحة الإرهاب. وندعو أطراف النزاعات إلى احترام اتفاقات وقف إطلاق النار القائمة أو إبرام اتفاقات جديدة من شأنها أن تساعد المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات في الحصول على المعونة الأساسية واتخاذ خطوات لحماية نفسها من الفيروس.

ويجب علينا أن ندرك في الوقت نفســه كيف يحاول الإرهابيون الاســتفادة من هذه الجائحة لتجنيد الآخرين وتحويلهم إلى متطرفين، كما أشار إلى ذلك مقدمو الإحاطات اليوم. ويتمثل هدفهم في جذب الأتباع إلى مقاصدهم مع التعجيل بأعمال العنف المحتملة. ولا يمكن أن يسمح مجلس الأمن بذلك. ويجب علينا أن نوحد الصفوف للحيلولة دون ذلك.

ولا شك أن هذه الفترة اختبارا لجميع الأشخاص في العالم تقريبا. فقد تضررنا جميعا ضررا كبيرا من هذه الجائحة، ابتداءً من فقدان سبل العيش واضطراب الحياة اليومية، وبطبيعة الحال، الحزن الكبير لمشاهدة معاناة الأحباء ووفاتهم. ولكن لا شك أن إدارة ترامب ستواصل القيادة في هذه المسألة، وستعمل جاهدة لجعل العالم أكثر أمنا وأمانا من تهديدات الأمراض المعدية، لنا ولأطفالنا، فضلا عن الأجيال القادمة.

## المرفق السادس عشر

## بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود بداية أن أشكر وكلاء الأمين العام روزماري ديكارلو، وجان – بيير لاكروا، ومارك لوكوك على إسهاماتهم وإحاطاتهم الثاقبة.

قبل خمسة أشهر ناقش مجلس الأمن للمرة الأولى آثار مرض فيروس كورونا (كوفيد–19) على المسائل المدرجة في جدول أعماله. وقبل أكثر من شهرين اتخذ المجلس بالإجماع القرار التاريخي 2532 (2020) وأقر صراحة بأن من شأن المدى غير المسبوق لجائحة كوفيد–19 أن يهدد صون السلم والأمن الدوليين. ومنذ بدء تفشي الجائحة، أُدرجت جنبا إلى جنب مع آثارها في معظم سياقات جدول أعمال المجلس، إن لم تكن في جميعها. فهي قد ضاعفت وفاقمت التحديات الصعبة التي تواجهها البلدان والسكان المتأثرين بالنزاعات بالفعل. فهي تعوق عمليات السلام وتعرقل الجهود الإنسانية وتقوض جهود إعادة الإعمار والتنمية واستدامة السلام بعد انتهاء النزاع. ونعرب في ذلك السياق عن امتناننا لرئاسة النيجر على عقد هذه الإحاطة الهامة، ونود أن نؤكد على النقاط التالية.

أولا، يجب وقف إطلاق النار. ونحيط علما بالعدد المشجع من التأييد لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي بغية تيسير الاستجابة الإنسانية للجائحة من جانب الحكومات والمنظمات الدولية وأطراف النزاعات. ولكن حدثت زيادة في النزاعات والعنف في عدة أجزاء من العالم، مما زاد من تفاقم الحالات الإنسانية المزرية أصلا. ويجب على الأطراف المتحاربة أن تطابق أقوالها بأفعالها في التقيد بدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، ودعوة القرار 2532 (2020) إلى وقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تواصل دعم التنفيذ الفعال لوقف إطلاق النار، بما في ذلك من خلال جهود الوساطة.

ثانيا، تجب حماية الناس. وتتطلع الشعوب في البلدان التي تعاني من حالات النزاع المسلح أو المتأثرة بالأزمات الإنسانية إلى المجلس لمواصلة وحدته وتضامنه في التصدي بفعالية للتحديات التي ذكرتها. وعلمنا أن الجائحة تهاجم أضعف الفئات في حالات الطوارئ المتعددة مثل الفيضانات وانتشار الجراد في الصومال، أو في الظروف الهشة القائمة سابقا مثل مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا. ولا تنخفض جائحة كوفيد–19 بل تأتي في موجات. ويجب على المجلس أن يواصل تعبئة الجهود الجماعية المبذولة من جميع الجهات وعلى جميع المستويات – المحلية والإقليمية والدولية – لمساعدة البلدان المتأثرة بالنزاعات على تعزيز التأهب والاستجابة والتعافي من الجائحة، فضلا عن الكفاح من أجل تحقيق السلام المستدام. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية العاملين الأساسيين في مجال الصحة وتقديم المساعدة الإنسانية والفئات الضعيفة.

ثالثا، يجب أن تنجح جهود حفظ السلام. لقد تأثرت عمليات السلام إلى حد كبير بخطر انتشار الفيروس والإصابة بالعدوى، علاوة على تجميد عمليات التناوب. بيد أنها تظل أداة أساسية للاستراتيجيات المتعددة الأطراف الرامية إلى تهيئة بيئات مستقرة لاستدامة السلام وحفز التنمية التي يجب أن تكون جزءا من الاستجابة الطويلة الأجل للجوائح. ومن الضروري أن تواصل بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية نجاح جهود السلام في الوضع الطبيعي الجديد، مع حماية موظفيها ومساعدة البلدان المضيفة في التصدي

للجائحة. ولكي يتحقق ذلك، يجب على البعثة والبلد المضـــيف أن يعملا معا كجزء لا يتجزأ من إيجاد حل للنزاع والجائحة، بما في ذلك من خلال اتباع نُهج مبتكرة واتخاذ تدابير التكيف.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا تأييد فييت نام المستمر للقرار 2532 (2020). ونتطلع إلى المعلومات المسـتكملة التي يقدمها الأمين العام بشـأن آثار جائحة كوفيد-19 على المسـائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونكرر دعوتنا إلى التعاون والتنسـيق الدوليين في مكافحة الجائحة حيث لا يوجد بلد في مأمن منها ولن يتسنى لأي بلد مكافحتها بمفرده.